35
MIGA
الوكالة الدولية
لضمان الاستثمار

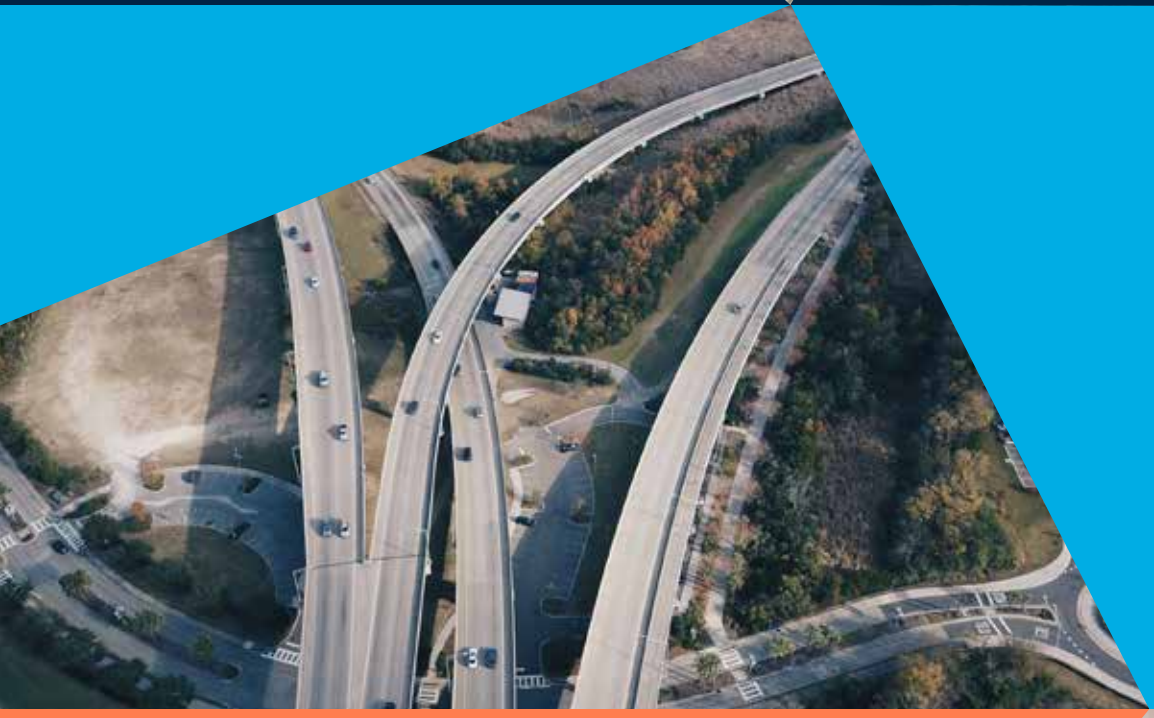

التقرير السنوي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار لعام 2023

نبذة عن
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

تتمثل المهام المنوطة بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار (الوكالة) في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية عن طريق تقديم ضمانات غير تجارية (أي تأمين ضد المخاطر السياسية ومنتجات لتعزيز الائتمان وضمانات لتمويل التجارة) للمستثمرين والمقرضين.

واحتفالا بمرور 35 عاما على تأسيسها، أصدرت الوكالة في السنة المالية 2023 ضمانات جديدة بقيمة قياسية بلغت 6.4 مليارات دولار في 40 مشروعا. ومن خلال هذه المشاريع، ظلت الوكالة تركز على تشجيع مستثمري القطاع الخاص على مساعدة الحكومات المضيفة في إدارة المخاطر السياسية والتخفيف من حدتها. وبالتعاون مع البلدان المتعاملة معها ومع الشركاء، ساندت الوكالة ما مجموعه 8.6 مليارات دولار من إجمالي التمويل (من مصادر خاصة وعامة). وساند جميع مشاريع الوكالة تقريبا مجالا واحدا على الأقل من مجالات الأولوية الثلاثة للوكالة: وتوجه 27% من إجمالي الضمانات إلى بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (منخفضة الدخل) وتوجه 19% منها إلى البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، وساهم 28% من إجمالي الاستثمارات المضمونة للمشروعات في تمويل الأنشطة المناخية.

ونتيجةً لذلك، من المتوقَّع أن تساعد إصدارات الوكالة في السنة المالية 2023 على المساعدة في إيجاد قرابة 8774 فرصة عمل، وإتاحة تقديم قروض بقيمة 2.6 مليار دولار بما في ذلك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والأنشطة المتصلة بالمناخ. وبالإضافة إلى ذلك، ربطت مشروعات الوكالة 55 مليون شخص بشبكات الهاتف المحمول و40 مليون شخص بشبكة الإنترنت.

وفي السنة المالية 2023، كما فعلت أثناء جائحة كورونا، أظهرت الوكالة مرونتها في الاستجابة للأزمة، حيث استخدمت العديد من الأدوات خلال العام لمساعدة الشعب الأوكراني المحاصر في أعقاب الغزو الروسي.

إن الوكالة، بوصفها إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي، ملتزمة بتحقيق أثر إنمائي قوي ومساندة المشروعات التي تتوفر لها الاستدامة اقتصادياً وبيئياً واجتماعياً. وتساعد الوكالة المستثمرين على تخفيف حدة مخاطر القيود على تغيير العملة والتحويلات إلى الخارج؛ والإخلال بالعقود من جانب الحكومات؛ ونزع الملكية؛ والحروب والاضطرابات الأهلية. كما تقدم ضمانات لتمويل التجارة، فضلا عن تعزيز الائتمان بشأن التزامات الجهات السيادية ودون السيادية، والمؤسسات المملوكة للدولة، وبنوك التنمية الإقليمية.

مجموعة البنك الدولي

ارتباطات مجموعة البنك الدولي على مستوى العالم

في السنة المالية 2023، قدمت مجموعة البنك الدولي مستويات قياسية من التمويل بمعدل لم يسبق له مثيل؛ وأجرت دراسات تحليلية وبحوثاً متعمقة؛ ودخلت في شراكة مع الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأخرى لمساعدة البلدان النامية على معالجة الآثار واسعة النطاق لجائحة كورونا والعمل على تحقيق تعافٍ أخضر وقادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع.

الإجمالي
128.3 مليار دولار

من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال
والضمانات للبلدان الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص.*

6.8 مليارات دولار
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

38.6 مليار دولار
أفريقيا جنوب الصحراء

36.2 مليار دولار
أوروبا وآسيا الوسطى

18.2 مليار دولار
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

13 مليار دولار
شرق آسيا والمحيط الهادئ

15.4 مليار دولار
جنوب آسيا

* يشمل الإجمالي عمليات متعددة المناطق وعمليات عالمية.

وفي السنة المالية 2022، غيّرت مؤسسة التمويل الدولية رسم خرائطها للبلدان إلى المناطق. وتعكس المجاميع الإقليمية ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية التي أعيد حسابها لتتناسب مع التصنيفات الإقليمية للبنك الدولي من خلال تجميع الارتباطات على مستوى البلدان داخل كل منطقة من مناطق البنك الدولي.

رسالة من الرئيس

تؤدي التحديات شديدة التشابك - الفقر والأوبئة وتغير المناخ والديون والصراع وانعدام الأمن الغذائي والهشاشة - إلى تآكل عقود من التقدم الإنمائي الذي تحقق بشق الأنفس؛ ويتطلع إلينا العالم لإيجاد حلول.

هذا الإلحاح يحفزنا على كتابة دليل جديد من شأنه أن يدفع التنمية المؤثرة ويؤدي إلى تحسين نوعية الحياة للناس في كل مكان. الجوائح وتغير المناخ لا يحترمان الخطوط على الخريطة. وإذا فشلنا في العمل معا لمعالجة هذه الأزمات، فسنخسر جميعا.

ويجب أن يشمل نهجنا الجميع، بما في ذلك النساء والشباب وغيرهم ممن غالبا ما يتخلفون عن الركب. ويجب أن يكون قادرا على الصمود في وجه الصدمات، بما في ذلك الكوارث المناخية والتنوع البيولوجي، والأوبئة، والهشاشة. ويجب أن يكون مستداما - من خلال النمو الاقتصادي، والتنمية البشرية، وإدارة المالية العامة والديون، والأمن الغذائي، والحصول على الهواء النظيف والمياه والطاقة بأسعار معقولة.

ولمساعدة البلدان على تحقيق هذه الأهداف وتلبية احتياجاتها الإنمائية الأكثر إلحاحا، نقدم حلولا مبتكرة يمكن تنفيذها على نطاق واسع لتعظيم الأثر. ومن خلال معارفنا وبحوثنا، نساعد البلدان على اتخاذ قرارات مستنيرة ومؤثرة. ومن الأمور المحورية في هذه الجهود شراكاتنا وقدرتنا على جمع الأطراف، مما يزيد من توسيع نطاق تواصلنا ونحن نعمل على تحقيق رؤيتنا المشتركة.

وتحت مظلة خارطة طريق تطورنا، نعمل حاليا لنصبح بنكا أفضل. سنصبح أكثر كفاءة وسننجز المزيد في وقت أقل - مما يحفز المخرجات وليس المدخلات. وسنواصل التركيز على عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس، وعدد الوظائف التي يتم توفيرها، وعدد الأطنان من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي يتم تفاديها، وعدد الأموال التي تتم تعبئتها من القطاع الخاص.

ونحن نعمل بعمق لتعزيز قدراتنا الإقراضية، وإيجاد سبل للاستفادة من رأس المال تحت الطلب، واستحداث آليات جديدة مثل رأس المال الهجين الذي يمكن أن يطلق العنان لموارد لا حصر لها لتحقيق النتائج. نريد توسيع وتطوير التمويل الميسر لمساعدة المزيد من البلدان منخفضة الدخل على تحقيق أهدافها الإنمائية، مع التفكير بشكل خلاق في كيفية تشجيع التعاون عبر الحدود والتصدي للتحديات المشتركة.

وإذ نواجه عهدا جديدا في التنمية، سنظل ملتزمين بخلق عالم خال من الفقر على كوكب صالح للعيش فيه.

ونحن نعمل بعمق لتعزيز قدراتنا الإقراضية، وإيجاد سبل للاستفادة من رأس المال تحت الطلب، واستحداث آليات جديدة مثل رأس المال الهجين الذي يمكن أن يطلق العنان لموارد لا حصر لها لتحقيق النتائج.

أجاي بانغا

رئيس مجموعة البنك الدولي

ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

صورة للمديرين التنفيذيين للوكالة الدولية لضمان الاستثمار

من اليسار إلى اليمين (جلوساً):
إريفالدو غوميز، البرازيل؛ سيسيليا ناهون، الأرجنتين؛
أياندا دلودلو، جنوب أفريقيا؛
دومينيك فافر، سويسرا؛
جونهونغ تشانغ، الصين؛ العميد المشارك؛
كوين دافيدز، هولندا - العميد؛
خالد باوزير، المملكة العربية السعودية؛
أدريانا كوجلر، الولايات المتحدة؛
ماتيو بوجاميلي، إيطاليا؛
إرنستو أسيفيدو، المكسيك؛
تاكاشي مياهارا، اليابان؛
لين لبند، النرويج

من اليسار إلى اليمين (وقوفاً):
ويمبي سابوترا، إندونيسيا؛
باراميسواران آير، الهند؛
منصور الشمالي، الكويت؛
مايكل كريك، ألمانيا؛
كاثرين ريشيكو، كندا؛
رومان مارشافين، الاتحاد الروسي؛
فيلافان غنانيندران، المملكة المتحدة؛
إيل يونغ بارك، كوريا؛
ناتالي فرانكين، بلجيكا (مديرة بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار ومديرة مناوبة بالبنك/مؤسسة التمويل الدولية)؛
نافيد بالوش، باكستان؛
عبد السلام بيلو، النيجر؛
أرنو بويسيه، فرنسا

في غياب: فلوريبيرت نغاروكو، بوروندي

رسالة من مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة للسنة المالية 2023

على مدار العام الماضي، تواصل المديرون التنفيذيون لمجموعة البنك الدولي مع قيادات المجموعة بشأن الأزمات العالمية المستمرة والحاجة الملحة لاستعادة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فمن المتوقع أن يعيش أكثر من 574 مليون شخص، معظمهم في أفريقيا، في فقر مدقع بحلول عام 2030. وبشكل عام، يعيش نحو نصف سكان العالم - أي أكثر من ثلاثة مليارات نسمة - على أقل من 6.85 دولارات للفرد في اليوم. وتعد الآثار غير المباشرة لجائحة كورونا، وحرب روسيا في أوكرانيا، والظواهر المناخية بالغة الشدة من بين القضايا الرئيسية التي تولى المديرون التنفيذيون بشأنها قيادة الإجراءات التدخلية التي اتخذتها مجموعة البنك الدولي لمساندة مختلف البلدان، بما في ذلك التركيز على إتاحة الفرص للنساء والشباب. ففي الفترة من يوليو/تموز 2022 إلى يونيو/حزيران 2023، بلغ إجمالي المساندة المقدمة من مجموعة البنك الدولي للبلدان النامية 122.9 مليار دولار، منها 38.6 مليار دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، و34.2 مليار دولار من المؤسسة الدولية للتنمية، و43.7 مليار دولار (بما في ذلك تعبئة الموارد) من مؤسسة التمويل الدولية، و6.4 مليارات دولار من الضمانات من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

وفي الاجتماعات السنوية التي عقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2022، طلب أعضاء لجنة التنمية من المجموعة مراجعة رؤيتها ورسالتها ونماذج عملياتها ونماذجها المالية لتعزيز قدرتها على التصدي للتحديات العالمية. واستجابة لذلك، وضعت المجموعة خطة عمل تطور البنك الدولي، وذلك بهدف التصدي بشكل أفضل للتحديات التي تواجه العالم اليوم. وتتيح تلك الخطة الأساس لجهاز إدارة مجموعة البنك ومجلس المديرين التنفيذيين لمناقشة أولويات التطور المؤسسي والبدء في تنفيذ الإصلاح الجماعي.

واكتسبت الخطة زخما هذا العام، بقيادة مجالس المديرين التنفيذيين، وذلك بالمشاركة مع جهاز الإدارة. وفي اجتماعات الربيع لعام 2023، أثنى المحافظون في لجنة التنمية على مجموعة البنك لتحديدها تدابير لزيادة القدرات المالية بنحو 50 مليار دولار على مدى السنوات العشر المقبلة، وناقشوا الأولويات لمواصلة تدعيم المجموعة في المرحلة التالية من عملية خطة عمل التطوُّر قبل انعقاد الاجتماعات السنوية في مراكش في أكتوبر/تشرين الأول 2023.

يأتي العمل المهم المتعلق بعملية التطوّر في وقت تواصل فيه مجموعة البنك الدولي استجابتها غير المسبوقة من حيث السرعة والنطاق والتأثير من أجل مساعدة البلدان على معالجة الأزمات الآخذة في التفاقم والتحديات الإنمائية التي تزداد صعوبة وتعقيداً. وفي شهر أبريل/نيسان 2022، عرضت المجموعة بإيجاز إطار الاستجابة للأزمات العالمية الذي يركز على التصدي لانعدام الأمن الغذائي، وحماية الناس والحفاظ على فرص العمل، وتعزيز القدرة على الصمود، وتدعيم السياسات والمؤسسات والاستثمارات لإعادة البناء على نحو أفضل. وفي الفترة بين أبريل/نيسان 2022 ويونيو/حزيران 2023، قدمت المجموعة تمويلا غير مسبوق لمواجهة الأزمات بإجمالي 171.6 مليار دولار، بما في ذلك 53.1 مليار دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، و51.8 مليار دولار من المؤسسة الدولية للتنمية، و57.6 مليار دولار من مؤسسة التمويل الدولية، وضمانات بقيمة 9.1 مليارات دولار من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

وبالإضافة إلى تأثير الغزو الروسي لأوكرانيا على الأمن الغذائي، فقد أدى إلى تفاقم الاتجاهات في الحصول على الطاقة، وحركة التجارة الدولية، والقطاعات الرئيسية الأخرى. وإدراكاً للعواقب المحتملة لهذا الغزو على المدى الطويل، وافق مجلس المديرين التنفيذيين على عدة عمليات للمساعدة في استئناف تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية والارتقاء بمستواها، وتوفير سبل الحماية المالية للشعب الأوكراني، وإصلاح مرافق البنية التحتية للطاقة في البلاد. وحتى الآن، عبأت مجموعة البنك الدولي أكثر من 37.5 مليار دولار من موارد التمويل الطارئ لصالح أوكرانيا، بما في ذلك قروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير واعتمادات من المؤسسة الدولية للتنمية، وقروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بضمان من الشركاء، ومنح وهبات من البلدان والجهات المانحة، وتمويل قصير وطويل الأجل من مؤسسة التمويل الدولية، وضمانات من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

ولا يزال العمل المناخي يمثل إحدى أهم الأولويات العالمية. ويرحب المديرون التنفيذيون بالجهود التي تبذلها مجموعة البنك باعتبارها أكبر جهة متعددة الأطراف في العالم لتقديم تمويل العمل المناخي للبلدان النامية من خلال تعبئة المزيد من التمويل من القطاعين العام والخاص. ويشعر المديرون التنفيذيون بالارتياح لمضي البنك الدولي على المسار الصحيح لمواءمة جميع عملياته الجديدة مع أهداف اتفاق باريس اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2023، بالإضافة إلى عمله الذي يجمع بين الدراسات التشخيصية المنهجية، وتقديم المشورة بشأن السياسات، والتمويل، والآليات القابلة للتوسع لتعبئة التمويل. وبالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ستتم مواءمة 85% من العمليات الجديدة بدءاً من 1 يوليو/تموز 2023 على أن تصل هذه النسبة إلى 100% بدءاً من 1 يوليو/تموز 2025.

شهد العالم هذا العام وقوع كوارث طبيعية مدمرة تسببت في خسائر مأساوية في الأرواح ودمار واسع النطاق. ويُعد الزلزالان اللذان ضربا تركيا من بين ما وقع مؤخراً من أحداث استجابت لها مجموعة البنك. ويواصل المديرون التنفيذيون الإقرار بالمصاعب التي تواجهها البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك ما يتعلق بالهجرة من تحديات وتعقيدات، على النحو المُبيّن في مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم لهذا العام. ويشيد المديرون التنفيذيون بالجهود المتواصلة والمنسقة التي يبذلها البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار للتصدي بسرعة لأوضاع الهشاشة والكوارث، بسبل من بينها الاستفادة من نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية ومكونات الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة في العمليات. كما وافق المجلس مؤخراً على إنشاء صندوق لمواجهة الأزمات تابع للمؤسسة الدولية للتنمية، والذي سيعزز مساندة البنك الدولي لبلدان العالم الأشدّ فقراً في التصدي للتحديات الإنمائية الملحة، وخاصة الأمن الغذائي وتغيّر المناخ.

وبالإضافة إلى العديد من العمليات والأنشطة القُطرية التي ناقشها المجلس ووافق عليها هذا العام، زار المديرون التنفيذيون أيضاً عمليات البنك في العديد من البلدان المتعاملة معه. ففي فبراير/شباط ومايو/أيار 2023، زار أعضاء المجلس كلاً من بليز وغواتيمالا وبنما وجمهورية الكونغو وساو تومي وبرينسيبي. وخلال هذه البعثات، تواصل المديرون التنفيذيون مع الهيئات الحكومية الرئيسية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني والأطراف المعنية من المانحين، واجتمعوا مع موظفي مجموعة البنك والسكان المستفيدين من هذه العمليات.

بينما تستعد قيادات مجموعة البنك الدولي ومجالس مديريها التنفيذيين للاجتماعات السنوية في مراكش في أكتوبر/تشرين الأول 2023، يمضي المديرون التنفيذيون وجهاز الإدارة قُدماً في تنفيذ خطة عمل التطوّر. ويعرب المديرون التنفيذيون عن خالص امتنانهم لديفيد مالباس على قيادته القوية والثابتة لمجموعة البنك الدولي خلال فترة حافلة بالتحديات في تاريخها، حيث أدى التزامه برسالة مجموعة البنك الدولي وتحقيق التنوع والشمول، وقضايا شفافية الديون واستمرارية القدرة على تحمل أعبائها، ونواتج التنمية على المستوى القُطري إلى تقديم مجموعة البنك ارتباطات قياسية لعملية التنمية. ويرحب المجلس ترحيباً حاراً بخليفته، أجاي بانغا، بوصفه الرئيس الرابع عشر لمجموعة البنك الدولي. وأخيراً، يتقدم المديرون التنفيذيون بخالص الشكر إلى جميع الموظفين على تفانيهم المستمر وعملهم الدؤوب في هذه الأوقات العصيبة. فبفضل ما يبذلونه من جهود، تواصل مجموعة البنك الدولي إحداث تغيير إيجابي في حياة الكثيرين ممن يستحقون أن يحيوا حياة كريمة.

شهد العالم هذا العام وقوع كوارث طبيعية مدمرة تسببت في خسائر مأساوية في الأرواح ودمار واسع النطاق.

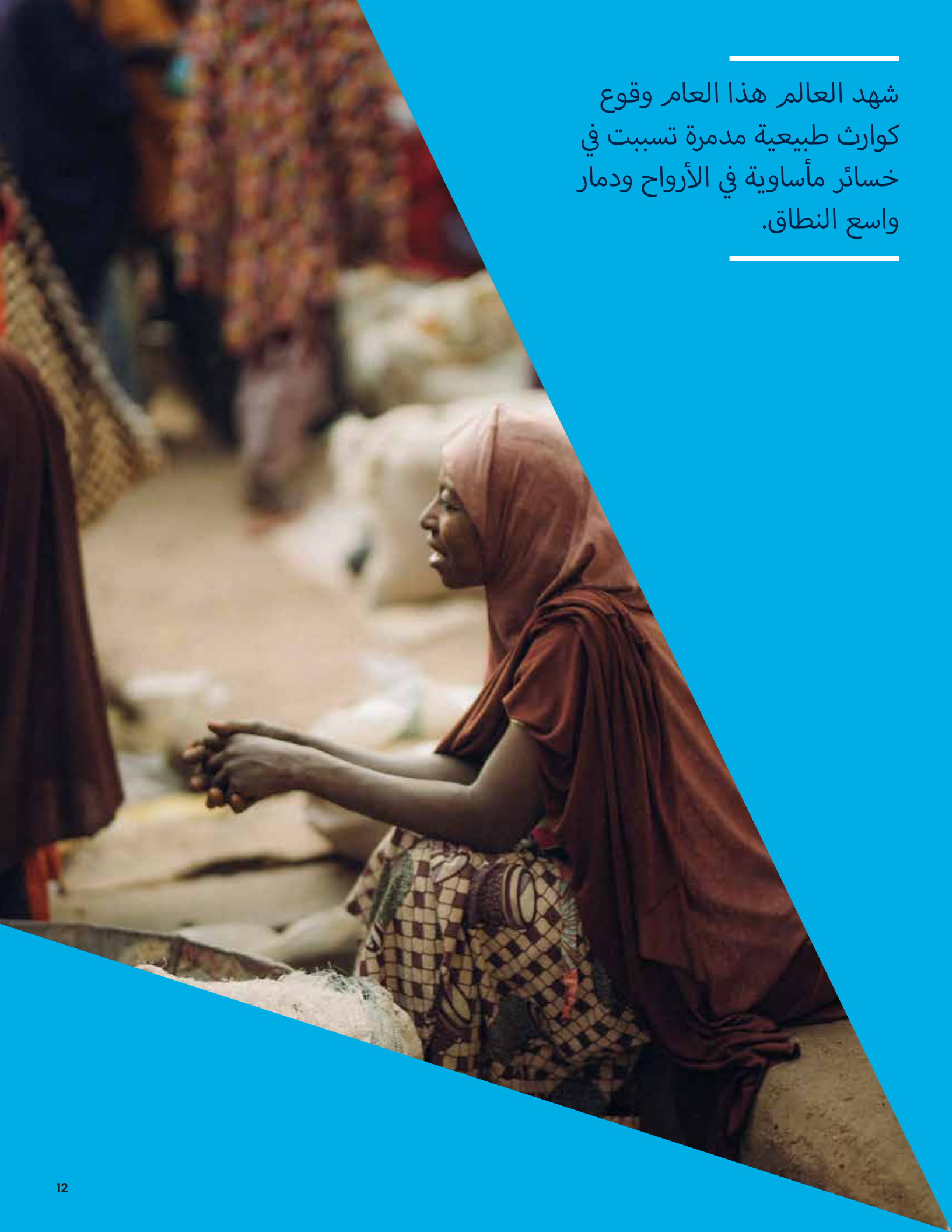

رسالة من هيروشي ماتانو

نائب الرئيس التنفيذي

في هذه السنة التي شكلت فيها الأزمات العالمية المتعددة خطرا غير مسبوق على التنمية الاقتصادية، ارتقت الوكالة إلى مستوى التحدي بمنحها مستوى قياسيا من الضمانات الجديدة بغية تشجيع الاستثمار العابر للحدود في البلدان النامية. وقدمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار برنامجا بقيمة 6.4 مليارات دولار من الضمانات، وهو أكبر مستوى في سنة واحدة منذ تأسيسها قبل 35 عاما. وقد احتفلنا أيضا بالمشروع الألف الذي ننجزه.

وبالعمل مع البلدان المتعاملة معنا والشركاء، قمنا بتعبئة ما مجموعه 6.5 مليارات دولار من التمويل من مصادر خاصة وعامة من خلال تقديم ضمانات لمستثمري القطاع الخاص العابرين للحدود في البلدان النامية. من إجمالي إصداراتنا

%27

مساندة المشاريع في البلدان (منخفضة الدخل) التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية؛

%19

%19 توجهت إلى البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات؛

%28

من استثماراتنا المضمونة أسهمت في التكيف مع تغير المناخ أو التخفيف من آثاره. وتوجه ما مجموعه 1.5 مليار دولار لتمويل الأنشطة المناخية، ارتفاعا من 1.1 مليار دولار في السنة المالية 2022.

وفي تلك المجالات ذات الأولوية، أظهرت الوكالة مساندتها للاستثمارات والإقراض للبلدان الأشد احتياجا إليها.

والآثار الفورية والمستمرة لهذه الضمانات هي آثار ملموسة. ومن المتوقع أن تساعد ضمانات الوكالة في السنة المالية 2023 على خلق 8774 فرصة عمل، وإتاحة تقديم قروض بقيمة 2.6 مليار دولار، بما في ذلك للشركات الصغيرة والمتوسطة، والشركات التي تمتلكها وتقودها نساء، والأنشطة المتصلة بالمناخ. وبالإضافة إلى ذلك، ربطت مشروعات الوكالة 55 مليون شخص بشبكات الهاتف المحمول و40 مليون شخص بشبكة الإنترنت.

وبالإضافة إلى 40 مشروعا لحساب الوكالة في 29 بلدا، كان هناك مشروع واحد يسانده صندوقان استئمانيان تديرهما الوكالة.

وازداد الطلب على التغطية الضمانية التي تقدمها الوكالة – بما في ذلك منتجات الوكالة للتأمين ضد المخاطر السياسية وأدواتها لتعزيز الائتمان (عدم الوفاء بالالتزامات). وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت الوكالة أول ضمان لتمويل التجارة. وأصبح التأمين على تمويل التجارة أكثر أهمية مع تباطؤ حركة التجارة العالمية وتبني العديد من البلدان سياسات حمائية.

إن المكانة الفريدة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار وما تقدمه من خدمات تُمكنها من مد الجسور بين القطاعين العام والخاص. وعلى الرغم من اختلاف الحلول التأمينية التي تقدمها الوكالة في طريقة عملها، فإنها تؤدي جميعها وظيفة مشتركة بالغة الأهمية للتنمية، وهي تشجيع وتمكين مستثمري القطاع الخاص من خلال إدارة المخاطر والتخفيف من حدتها. وبالإضافة إلى ذلك، نجتذب القطاع الخاص بطريقة أخرى باستخدام سوق إعادة

من الضروري معالجة الفقر والتنمية وتغير المناخ معا. ولا تزال الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ملتزمة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

التأمين. فخلال السنة المالية 2023، تنازلت الوكالة عن 5 مليارات دولار من الأنشطة الجديدة لشركائها في إعادة التأمين، تماشيا مع إستراتيجيتها للحفاظ على رأس المال لدعم النمو. وبنهاية السنة المالية، تمت إعادة التأمين على 65% من حافظة عملياتنا، مقابل 62% في العام السابق، ليضاف ذلك إلى مستوى قياسي من التغطيات الضمانية المتنازل عنها والذي تجاوز 18 مليار دولار.

وكما حدث أثناء جائحة كورونا، تصرفت الوكالة في السنة المالية 2023 على وجه سريع عندما نشبت الأزمة. فقد استخدمت حلولا متعددة خلال ذلك العام لمساعدة الشعب الأوكراني المحاصر. واشتمل هذا الجهد على تضافر الجهود مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير لتغطية مخاطر تمويل التجارة لضمان استمرار تدفق العقاقير الأساسية والغذاء والوقود والأسمدة إلى هذا البلد الذي مزقته الحرب. وأصدرت الوكالة أيضا ضمانات للبنوك الدولية لدعم توفير السيولة ورأس المال العامل للشركات الصغيرة في أوكرانيا، وأنشأت الصندوق الاستئماني لدعم إعادة الإعمار والاقتصاد في أوكرانيا لتمكينها من إصدار ضمانات إضافية. ومن المتوقع أن ينمو الصندوق الاستئماني الذي تم تدشينه بمساهمة أساسية مهمة قدرها 23 مليون دولار من اليابان، ومع وجود المزيد من المساهمات قيد الإعداد.

وتسببت أزمة أخرى خلال العام، وهي وقوع زلزال شديد، في وفاة ما يقرب من 60 ألف شخص في تركيا وسوريا في شهر فبراير/شباط. ونحن فخورون بأن المستشفيات التي تساندها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والتي أنشئت لتكون قادرة على مقاومة مثل هذه الكوارث، صمدت بشكل جيد. كان مستشفيان منهما بالقرب من مركز الزلزال لكنهما صمدا أمام الزلزال دون أضرار تذكر، مما جعلهما يعملان بكامل طاقتهما لرعاية الناجين. ومنذ وقوع الزلزال، عادت الوكالة إلى تركيا بضمان إضافي بقيمة 134 مليون دولار لدعم استكمال مرفق سادس حديث للرعاية الصحية. وسيؤدي هذا الاستثمار إلى بناء قدرة إضافية على الصمود في وجه الكوارث المستقبلية في المنطقة.

كما سجلت الوكالة علامة فارقة في مساندتها للمرأة. فمن خلال تقديم ضمان يصل إلى 100 مليون دولار لبنك سانتاندر في الأرجنتين الذي جنّب أموالا لقروض يمنحها للشركات التي تملكها وتقودها نساء، بلغت ارتباطات الإقراض التي قدمتها الوكالة ما مجموعه 1.2 مليار دولار لهذه الشريحة السكانية التي تعاني من نقص الخدمات. ولا يزال استبعاد نصف سكان بلد ما من المساهمة في النشاط الاقتصادي بأكمله يشكل عائقا أمام النمو ورفع مستويات المعيشة في عدد أكبر مما ينبغي من البلدان، وتواصل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تخصيص الأموال في مشروعات تساندها النساء، وهن فئة تعاني من نقص التمويل منذ فترة طويلة.

وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الوكالة تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال جائزتها السنوية الثامنة للريادة في مجال المساواة بين الجنسين، التي منحت لكلوديا ماريا غونزاليس أرتياغا، المدير المالي في بانكولدكس، لجهودها الدؤوبة لسد الفجوات وخلق الفرص لسيدات الأعمال في كولومبيا. وقعت الوكالة على مشروعين مع بنك بانكولدكس لتغطية مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية من جانب مؤسسة مملوكة للدولة.

من الضروري معالجة الفقر والتنمية وتغير المناخ معا. ولا تزال الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ملتزمة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. فقد ساندنا العديد من المشروعات المناخية الرئيسية خلال السنة المالية، بما في ذلك مشروع تضمن الدخول في شراكة مع كوبي إنيرجي، وهي شركة نرويجية تبتكر حلول الطاقة الشمسية، وذلك لبناء محطة هجينة للطاقة الشمسية بقدرة 2.8 ميجاوات في الصومال. وبالإضافة إلى توفير قدرة كهرباء إضافية كبيرة في بلد لا يحصل سوى أقل من نصف سكانه على الكهرباء، أظهر مشروع "كوبي" إمكانية استثمار القطاع الخاص في البيئات الهشة والمتأثرة بالصراعات من خلال نماذج أعمال مبتكرة.

واعتبارا من 1 يوليو/تموز 2023، تلتزم الوكالة بمواءمة 85% من مشروعاتها الجديدة مع أهداف اتفاق باريس، وستتم مواءمة 100% من هذه المشروعات اعتبارا من 1 يوليو/تموز 2025. وسيراعي تقييم الوكالة للمواءمة مع اتفاق باريس مسار كل بلد نحو خفض انبعاثات غازات الدفيئة والتنمية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وتحديد ما إذا كان نشاط ما يعزز أو يعوق التقدم أو أنه محايد، وذلك عندما يتعلق الأمر بتحقيق تقدم نحو بلوغ أهداف اتفاق باريس.

والمواءمة مع اتفاق باريس ليست سوى جزء من التزامنا بأعلى معايير الأداء البيئي والاجتماعي. تستمد سياسات الوكالة بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية من خبرتها الواسعة في التأمين على الاستثمارات في مختلف أنحاء العالم. وهي أداة قوية لتحديد المخاطر، وخفض تكاليف التنمية، وتحسين استدامة المشروعات، مما يعود بالنفع على المجتمعات المحلية المتأثرة ويحافظ على البيئة.

وفي إثيوبيا، وهي بلد مبتلى بالصراع، دخلت الوكالة في شراكة مع مؤسسة التمويل الدولية وقدمت ضمانات لمدة 10 سنوات بقيمة مليار دولار لدعم تعميم وتشغيل شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية من الجيل الرابع والجيل الخامس في جميع أنحاء البلاد. والمشروع جزء أساسي من خطة الحكومة الإثيوبية لتحقيق إمكاناتها الرقمية، ويتناسب تماما مع جهودنا المستمرة لتعزيز الرقمنة في الاقتصادات النامية.

وخلال السنة الماضية، ساندت الوكالة مشروعها رقم 1000 منذ بدايتها، وهو عبارة عن ضمان عدم الالتزام بالوفاء بمبلغ 550 مليون دولار يغطي قرضا لحكومة السنغال لمساندة استثمارات في البنية التحتية للموانئ. وتتيح الوكالة لحكومة السنغال السعي لتحقيق أولوية إستراتيجية رئيسية من خلال الاستثمار في تطوير مركز تجاري رئيسي في المنطقة.

وسيظل تحقيق أهدافنا - سواء تعلق الأمر بالمناخ، أو الهشاشة والصراع، أو الأزمات، أو الرقمنة، أو المساواة بين الجنسين - يتطلب تمكين رأس المال الخاص وتعبئته؛ أي إعادة توجيه رأس المال إلى الدول التي تشتد حاجتها إليه.

وسيتطلب تحقيق هذين الهدفين أيضا تدعيم تركيزنا على النهج الموّحد لمجموعة البنك الدولي، الذي يتطلب مشاركة منسقة فيما بين مؤسسات المجموعة.

وعلى الرغم من أن معظم مشروعات الوكالة نفذت خلال السنة في بلدان منفردة، فإنها غالبا ما وفرت سلع النفع العام العالمية مثل التخفيف من حدة تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجه الأوبئة، بالإضافة إلى مكافحة الهشاشة، والتي لولا التصدي لها لأمكن أن تنتشر عبر الحدود بسهولة بالغة.

ويتسق هذا مع أهداف الوكالة مع خطة عمل تطور البنك الدولي التي يقودها مجلس المديرين التنفيذيين والمساهمون وتسعى إلى التصدي بشكل أفضل للتحديات العالمية، مثل المناخ والهشاشة، مع مواصلة التركيز على الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.

لا يوجد نقص في التحديات الإنمائية التي يتعين على الوكالة التصدي لها، لكن موظفينا المتفانين يواصلون تركيزهم على رسالتنا المتمثلة في تعبئة الاستثمارات الخاصة العابرة للحدود التي يمكن أن توجه ضربة قوية للفقر في العالم مع الاستمرار في نشر الرخاء الشامل للجميع على كوكب صالح للعيش فيه.

كما أتوجه بالشكر الخالص للجهات المتعاملة معنا ومجلس المديرين التنفيذيين الذين ظلوا شركاء ثابتين ويواصلون مساعدتنا في تحقيق النتائج في كل منطقة من مناطق العالم.

سيظل تحقيق أهدافنا - سواء تعلق الأمر بالمناخ، أو الهشاشة والصراع، أو الأزمات، أو الرقمنة، أو المساواة بين الجنسين - يتطلب تمكين رأس المال الخاص وتعبئته؛ أي إعادة توجيه رأس المال إلى الدول التي تشتد حاجتها إليه.

هيروشي ماتانو
نائب الرئيس التنفيذي
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

مجموعة البنك الدولي

التقرير السنوي 2023

مؤسسات مجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي هي أكبر مصدر للمعارف والموارد التمويلية في العالم بالنسبة للبلدان النامية. وهي تتألف من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع النمو والتنمية المستدامين.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
تقدم تأميناً ضد المخاطر السياسية، وأدوات لتعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات الأسواق الناشئة.

مؤسسة التمويل الدولية

مؤسسة التمويل الدولية
تقدم قروضاً وضمانات ومساهمات في أسهم رأس المال وخدمات استشارية، وخدمات تنمية المشروعات، وتعبئ رؤوس أموال إضافية من مصادر أخرى لحفز استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار
يقدم تسهيلات دولية للتوفيق والتحكيم في منازعات الاستثمار.

المؤسسة الدولية للتنمية

المؤسسة الدولية للتنمية
تقدم تمويلاً بشروط ميسرة للغاية لحكومات البلدان الأشدّ فقراً.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

البنك الدولي للإنشاء والتعمير
يقدم القروض لحكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي إلى البلدان الشريكة

ارتباطات ومدفوعات وإجمالي الإصدارات الصادرة من مجموعة البنك الدولي حسب السنة المالية (بملايين الدولارات)

الجهة	2019	2020	2021	2022	2023
مجموعة البنك الدولي					
الارتباطات[أ]	68,105	83,574	98,830	104,370	**128,341**
المدفوعات[ب]	49,395	54,367	60,596	67,041	**91,391**
البنك الدولي للإنشاء والتعمير					
الارتباطات[ج]	23,191	27,976	30,523	33,072	**38,572**
المدفوعات	20,182	20,238	23,691	28,168	**25,504**
المؤسسة الدولية للتنمية					
الارتباطات[ج،د]	21,932	30,365	36,028	37,727	**34,245**
المدفوعات	17,549	[د]21,179	[د]22,921	[د]21,214	**27,718**
مؤسسة التمويل الدولية					
الارتباطات[هـ]	14,684	17,604	20,669	22,229	**27,704**
المدفوعات	9,074	10,518	11,438	13,198	**18,689**
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار					
إجمالي مبالغ الإصدارات	5,548	3,961	5,199	4,935	**6,446**
حساب الصرف الذي تنفذه الجهة المستفيدة					
الارتباطات	2,749	3,641	6,411	6,407	**21,374**
المدفوعات	2,590	2,433	2,546	4,461	**19,480**

أ. يشتمل على ارتباطات من كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون، وإجمالي التغطيات الضمانية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتشتمل ارتباطات تلك الصناديق الاستئمانية على جميع المنح التي ينفذها المستفيدون.

ب. يشتمل على مدفوعات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون.

ج. لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة ذات الصلة بالارتباطات التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها.

د. تستبعد ارتباطات الإقراض والمدفوعات أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

ه. يتضمن ارتباطات طويلة الأجل لحساب المؤسسة الخاص وارتباطات التمويل قصيرة الأجل. ولا يتضمن ذلك الأموال التي تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

الانتشار العالمي للوكالة والنتائج القُطرية

النتائج المتحققة لبلدان مختارة*

*تعكس الأرقام المشروعات التي تم التوقيع عليها في السنوات المالية 2015 -2023

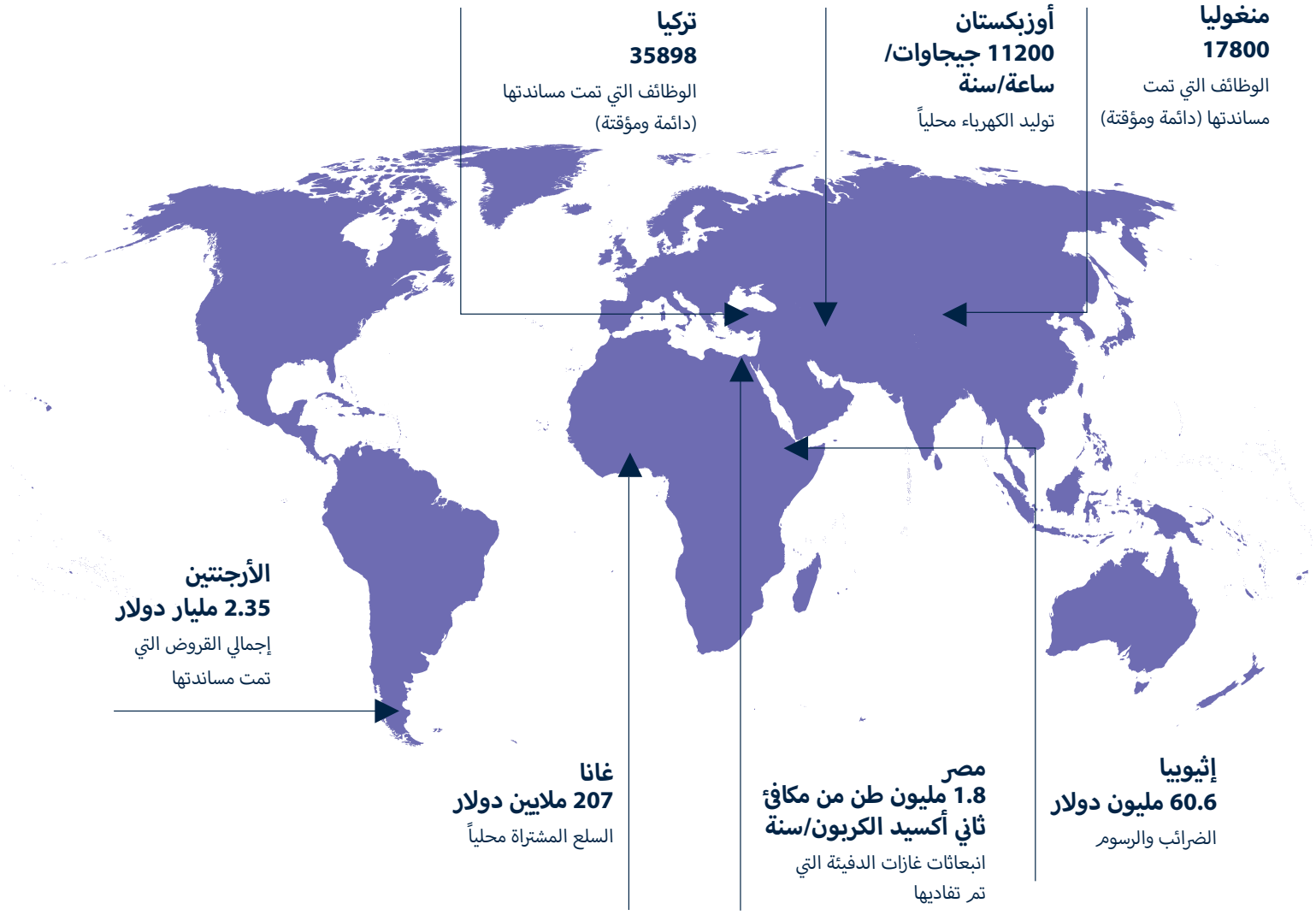

إجمالي مبالغ الإصدارات في السنة المالية 2023:

6.4 مليارات دولار

1.8 مليار دولار
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

1.7 مليار دولار
أوروبا وآسيا الوسطى

900 مليون دولار
شرق آسيا والمحيط الهادئ

1.9 مليار دولار
أفريقيا جنوب الصحراء

193 مليون دولار
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

النتائج الإنمائية المتوقعة للمؤسسة الدولية للتنمية

من المشروعات الموقعة في السنة المالية 2023

8,774
إجمالي فرص العمل التي تمت مساندتها (دائمة + مؤقتة)

54.5 مليون دولار
من السلع التي يتم شراؤها سنوياً من الأسواق المحلية

128.8 مليون دولار
الضرائب والرسوم المدفوعة سنوياً للحكومات المضيفة

1431 جيجاوات/ساعة
زيادة في توليد الطاقة الكهربائية سنوياً

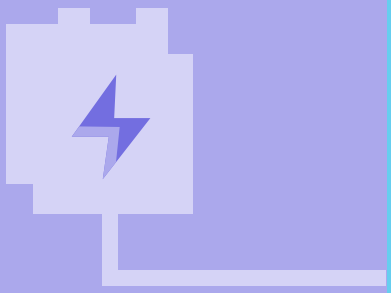

40 مليوناً
المشتركون الجدد في الإنترنت

115.8 ميجاوات
قدرات توليد الطاقة الكهربائية المركبة

826,464 طنا من معادل ثاني أكسيد الكربون/سنة
انبعاثات غازات الدفيئة التي تم تفاديها

2.6 مليار دولار
حجم القروض التي تمت مساندتها

8.6 مليارات دولار
التمويل الذي تمت تعبئته من القطاع الخاص

استجابة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار للغزو الروسي لأوكرانيا

ووفقا لأحدث تقرير *للبنك الدولي عن الآفاق الاقتصادية العالمية*، من المتوقع أن يتباطأ الاقتصاد العالمي بدرجة كبيرة في عام 2023 إلى 2.1%، في ظل استمرار تشديد السياسة النقدية لكبح جماح التضخم المرتفع. وسيظل النمو في اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية، التي لا تزال تعاني من الآثار السلبية المستمرة لجائحة كورونا، بطيئا للغاية، حيث تظهر التوقعات نموا بنسبة 3.4% في المتوسط، وهو واحد من أضعف المستويات التي يشهدها نصف عقد خلال السنوات الثلاثين الماضية.

ومما يضاعف من الانخفاض الحاد في النمو الاقتصادي، أن الغزو الروسي لأوكرانيا له تأثير عالمي على الأمن الغذائي، والحصول على الطاقة، والتجارة الدولية، وغيرها من القطاعات الرئيسية. وإدراكا منها للعواقب المحتملة للغزو على الأمد الطويل، نفذت الوكالة أدوات متعددة خلال هذه السنة للتصدي لتحديات الحرب الدائرة. ومع استمرار آثار الغزو في زيادة أوضاع الهشاشة والمخاطر السياسية في مختلف أنحاء العالم، يصبح دور الوكالة في تشجيع الاستثمارات والمساعدة في تسهيلها أكثر أهمية، والوكالة ملتزمة بتنفيذ وتعديل استجابتها.

وتعاني أوكرانيا من ضغوط شديدة على المالية العامة، واضطرابات في التجارة، ونزوح ملايين الأشخاص، وأضرار جسيمة في البنية التحتية، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار طويلة الأمد على صعيد الاقتصاد الكلي والآثار الاجتماعية. وتتجاوز تقديرات جهود التعافي وإعادة الإعمار في البلاد 411 مليار دولار. ولمواجهة هذه الأزمة، أعدت الوكالة استجابات ديناميكية ستساند الاقتصاد الأوكراني الآن ومع جهود إعادة الإعمار المستقبلية:

تعاونت الوكالة مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير لتغطية مخاطر تمويل التجارة للمساعدة في ضمان استمرار تدفق المنتجات الأساسية مثل الأدوية والمواد الغذائية إلى البلاد.

أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانات للبنوك الدولية لدعم توفير السيولة ورأس المال العامل للشركات الصغيرة في أوكرانيا.

وقد أنشأت الوكالة الصندوق الاستئماني لمساندة إعادة الإعمار والاقتصاد في أوكرانيا لتمكينه من إصدار ضمانات إضافية. ومن المتوقع أن ينمو الصندوق الاستئماني الذي تم تدشينه بمساهمة أساسية مهمة قدرها 23 مليون دولار من اليابان.

وإجمالا، أصدرت الوكالة ضمانات جديدة بقيمة 142 مليون دولار في أوكرانيا منذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير/شباط 2022.

وفي يونيو/حزيران، اتفقت المؤسسة الأمريكية لتمويل التنمية الدولية (التابعة للحكومة الأمريكية) والوكالة الدولية لضمان الاستثمار على إنشاء مجموعة استشارية للتعاون وتنسيق عمل كل منهما في أوكرانيا للاستفادة من خبراتهما المشتركة في منتجات وخبرات تخفيف المخاطر في أوكرانيا. وستجتمع الوكالتان بانتظام لتبادل المعلومات حول جهودهما، وتحديد الفرص المحتملة للتعاون في المشروعات، وتنسيق الجهود بما يتسق مع الخبرات والخدمات والموارد التي تقدمها كل مؤسسة.

مساندة الوكالة لأوكرانيا، السنة المالية 2023

شراكة بين الوكالة والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير لمساندة التجارة في أوكرانيا

في السنة المالية 2023، توصلت الوكالة والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير إلى اتفاق تاريخي ستصدر الوكالة بموجبه ما يصل إلى 200 مليون دولار من ضمانات تمويل التجارة للبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير لدعم المعاملات التجارية التي تتم من خلال البنوك المملوكة للدولة في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وستكون أوكرانيا أحد المستفيدين الرئيسيين من الاتفاق، حيث سيستخدم ضمان أولي من الوكالة لبرنامج تمويل التجارة الخاص بالبنك الأوروبي على الفور لمساندة تمويل التجارة في وقت عطلت فيه الحرب بشدة تدفقات التجارة وسلاسل الإمداد، وقلصت كثيرا من توافر التمويل التجاري من البنوك التجارية الأجنبية. وفي أوكرانيا، ستلبي الواردات التي تتيحها الشراكة الجديدة بين الوكالة والبنك الأوروبي الاحتياجات الإنسانية وتساعد على استمرار صناعات مثل الزراعة مع توفير الواردات الحيوية اللازمة للإنتاج. وستكون واردات الوقود والغاز الطبيعي مهمة لتوليد الكهرباء والنقل، وهما قطاعان لا يحتاجهما عموم السكان فحسب، بل ضروريان أيضا للشركات والمصانع والمزارع.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تدشن الصندوق الاستئماني

قامت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بطرح مبادرة جديدة لمعالجة الجهود الإنسانية ومساندة النشاط الاقتصادي وإعادة الإعمار في أوكرانيا التي مزقتها الحرب، بموافقة حكومة اليابان على المساهمة الأولى. وكانت مساهمة اليابان البالغة 23 مليون دولار هي الأولى في مساندة الوكالة للصندوق الاستئماني لإعادة الإعمار والاقتصاد في أوكرانيا. وستتيح هذه المساهمات للوكالة تقديم ضمانات تمويل التجارة، والتأمين على احتياطيات البنوك أثناء الصراع، والتأمين ضد المخاطر السياسية لمساندة إعادة الإعمار بعد الحرب. وتتطلب معالجة أزمة بهذا الحجم، بخلاف المنح والقروض المقدمة إلى حكومة أوكرانيا، تقديم حلول عالية الرفع المالي تمكن استثمارات القطاع الخاص من الاستجابة للأزمة، بما في ذلك إعادة إعمار البنية التحتية والحفاظ على النشاط الاقتصادي. وستساند ضمانات تمويل التجارة حركة التجارة مع أوكرانيا وتضمن استمرار الواردات العاجلة من الأدوية والمواد الغذائية والوقود والأسمدة. وسيسمح التأمين على الاحتياطيات بزيادة الإقراض من فروع البنوك الدولية في أوكرانيا، مما يدعم السيولة الأساسية في الاقتصاد، خاصة للشركات الصغيرة التي تتعرض لضغوط بسبب الحرب.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تساند قدرة القطاع المالي الأوكراني على الصمود

زادت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار الضمان المقدم إلى شركة بروكريديت القابضة الألمانية الذي صدر أصلا في عام 2020 لدعم أنشطة البنك التمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الزراعي في البلاد. وتنص اللائحة المحلية على أن تحتفظ بروكريديت أوكرانيا بحد أدنى من الاحتياطيات الإلزامية لدى بنك أوكرانيا الوطني. ويتم تطبيق أوزان المخاطر على هذه الاحتياطيات الإلزامية عند توحيدها على مستوى المجموعة، مما ينتج عنه استهلاك رأس المال لصالح بروكريديت. ويخفض ضمان تعظيم الاستفادة من رأس المال الذي تقدمه الوكالة وزن المخاطر المطبق على الاحتياطيات الإلزامية إلى الصفر، مما يمكن بروكريديت من استخدام رأس المال المحرر لدعم عملياتها في أوكرانيا. وستسمح زيادة ضمانات الوكالة بما يصل إلى 23.75 مليون يورو لبروكريديت أوكرانيا بتحسين أسهمها الحالية، والاستمرار في تقديم الخدمات المصرفية التي تشتد الحاجة إليها خلال الحرب، وربما توليد قروض جديدة لعملائها الحاليين. وهذا هو أول مشروع يستفيد من الصندوق الاستئماني.

ПЕРОНИ № 3,4,5
PLATFORMS No. 3,4,5
КОЛІЇ № 25, 26
TRACKS No. 25, 26
ВИХІД
У МІСТО
EXIT

المشاريع البارزة

نظرة متفحصة على مشروعات الوكالة في السنة المالية 2023

الوكالة توقع على المشروع رقم 1000 في **السنغال**

تصادف هذه السنة المالية توقيع المشروع رقم 1000 من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، الذي يقدم ضمانات تسمح للحكومة السنغالية بزيادة اهتمامها بالشركة الحالية التي تشغل محطات الحاويات في ميناء داكار وميناء ندايان المستقبلي. ومن المتوقع أن يؤدي تسهيل القروض الذي تغطيه الوكالة إلى خفض القيمة الحالية لإجمالي خدمة الدين للتسهيلات التي يعاد تمويلها. وبالإضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن تعديل شروط خدمة الدين على مدى أجل أطول سيقلل من التزامات خدمة الديون في الأجل القريب، مما يتيح مزيدا من المرونة في ظل ظروف التمويل العالمية الحالية الصعبة. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تؤدي الأرباح الإضافية المستمدة من زيادة مساهمة الحكومة في موانئ دبي العالمية داكار إلى عائد إيجابي على الاستثمار للحكومة بناء على الأداء التاريخي لموانئ دبي العالمية داكار وتوقعاتها المستقبلية.

وتلعب الموانئ دورا رئيسيا في اقتصاد السنغال وخططها للتنمية المستقبلية للبلاد. فمع وجود أكثر من 700 كيلومتر من السواحل، يمنح موقع السنغال في أقصى غرب أفريقيا ومنطقة الساحل البلاد ميزة إستراتيجية لتصبح مركزا إقليميا يربط أفريقيا ببقية العالم. يقع ميناء داكار على مفترق العديد من الطرق البحرية الرئيسية، ويوفر للسفن وقتا ملاحيا تنافسيا في غرب إفريقيا. وهذا المشروع الذي يساند استثمار حكومة السنغال في ميناء داكار هو أحدث مثال على عمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ويبرهن على التزام الوكالة برسالتها المتمثلة في مساندة النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتحسين حياة الناس من خلال تعبئة استثمارات خاصة عابرة للحدود في البلدان النامية.

تحسين وسائل الاتصالات وربط الناس في **إثيوبيا**

قدمت الوكالة ومؤسسة التمويل الدولية معا استثمارات في أسهم رأس المال، وقرضا، وضمانات لمساندة الإنشاءات والعمليات الجارية لشبكة سفاريكوم للاتصالات السلكية واللاسلكية الجديدة في إثيوبيا. ويساعد التعاون بين الوكالة والمؤسسة على توفير إنترنت ميسور التكلفة، وانتظام اتصالات الهاتف المحمول، وحصول الأفراد والشركات في البلاد على التكنولوجيا. ومن خلال زيادة إمكانية الحصول على الخدمات الرقمية، يمكن للمشروع أن يساعد على خلق ما يصل إلى مليوني فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة في إثيوبيا، والمساهمة في تحقيق النمو المستدام في المستقبل، وزيادة الشمول المالي والاجتماعي للإثيوبيين.

وستتيح المساندة التي تقدمها الوكالة ضمانات لمدة 10 سنوات بقيمة مليار دولار لتغطية استثمارات مساهمي سفاريكوم إثيوبيا في أسهم رأس المال: مجموعة فودافون، وفوداكوم، وسفاريكوم، والبريطانية الدولية للاستثمار. وسيأتي جزء من ضمانات الوكالة، 76 مليون دولار، من برنامج ضمانات الوكالة، وهو جزء من نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية، في شكل فئة الخسارة الأولى. وتساعد الضمانات التي تقدمها الوكالة في قطاع البنية التحتية الرقمية على ربط غير المتصلين وخلق الفرص، لاسيما في أفريقيا وفي البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات. وبهذا المشروع، بلغت مساهمة الوكالة في تعزيز البنية التحتية الرقمية 1.87 مليار دولار على مدى العقد الماضي، معظمها في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

مساندة الاستثمار في الطاقة المتجددة في **الصومال**

يعد قطاع الطاقة الصومالي من أكثر القطاعات تخلفا في أفريقيا، حيث تقدر معدلات الكهربة بنحو 35%. وتعرض جزء كبير من البنية التحتية العامة للكهرباء في الصومال للدمار أثناء الصراع الداخلي، مع تدخل القطاع الخاص لإنشاء مزودي خدمات الطاقة الصغار الذين يولدون الآن أكثر من 90% من الكهرباء في البلاد. ونتيجة للهياكل الأساسية الكهربائية المحدودة داخل البلد، اعتمدت الأمم المتحدة على مولدات الديزل الخاصة بها، وهي حاليا واحدة من أكبر مولدات الكهرباء الذاتية في الصومال، حيث تبلغ طاقتها المركبة حوالي 65 ميجاوات مقارنة بمجموع القدرة المركبة لتوليد الكهرباء الموصولة بالشبكة والبالغة 138 ميجاوات.

وبمساندة من ضمان الوكالة، سيقوم المشروع، الذي أعدته شركة كوبي للطاقة بالتعاون مع حكومة ولاية الصومال الجنوبية الغربية، وتم تمويله وتطويره بالشراكة مع شركة كهرباء عبر الحدود، بإنشاء محطة هجينة للطاقة الشمسية في بيدوا. وستبلغ قدرة محطة توليد الكهرباء حوالي 2.8 ميجاوات من وحدات الطاقة الشمسية الكهروضوئية و4.8 ميجاوات ساعة من التخزين بالبطاريات المدمجة مع المولدات المتزامنة. وباعتبارها أول مشروع للوكالة في الصومال، ستساعد ضماناتها محطة الطاقة الشمسية الهجينة على تحقيق وفورات كبيرة في انبعاثات غازات الدفيئة، حيث ستحل الطاقة الشمسية المنتجة محل مولدات الديزل شديدة التلوث. وسيؤدي هذا المشروع إلى استبدال ما يقدر بنحو مليون لتر من الوقود المستخدم سنويا، مما يؤدي إلى تجنب انبعاثات غازات الدفيئة بنحو 2800 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويا. علاوة على ذلك، سيساعد المشروع الأمم المتحدة على تحقيق هدفها الطموح المتمثل في استخدام 80% من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 في جميع بعثات حفظ السلام التابعة لها. وعند تقديم هذا الضمان استفادت الوكالة من قدرات الصندوق الاستئماني لتحفيز الطاقة المتجددة الذي يموله المانحون.

زيادة قدرات الطاقة المتجددة في **المكسيك**

تلعب شركة الكهرباء المكسيكية المتكاملة رأسيا دورا مركزيا في قطاع الطاقة في البلاد، حيث توفر الكهرباء لحوالي 99% من سكان المكسيك. وباعتبار الشركة هي المصدر الوحيد لخدمات نقل وتوزيع الطاقة في البلاد، فهي تقوم بتوليد ونقل وتوزيع الكهرباء، وتضمن توفر الكهرباء بأسعار معقولة لأشد الناس فقرا. ومع استمرار ارتفاع الطلب على الكهرباء، وضعت الشركة برنامجا استثماريا موجها نحو توسيع قدرة التوليد وكذلك صيانة وتحسين البنية التحتية الحالية لقطاع الكهرباء.

وستساعد ضمانات الوكالة في إعادة تأهيل وتحديث مكونات توليد الكهرباء في محطات الطاقة الكهرومائية القائمة التي ظلت تعمل لسنوات عديدة ولكن نظرا لعمرها والمعدات المتاحة وقت تشغيلها لا تعمل الآن على النحو الأمثل. وسوف تستخدم حصيلة القروض التي تغطيها الوكالة في مساندة تجديد الطاقة وأعمال التحديث الرئيسية لسبع محطات للطاقة الكهرومائية قائمة تملكها الشركة وتشغلها في المكسيك. وستشمل عمليات التحديث، تبعا للموقع، استبدال التوربينات والمولدات والمحولات والأنظمة المساعدة التي يتوقع أن تؤدي إلى زيادة قدرة توليد الطاقة الكهرومائية وكذلك إطالة العمر الافتراضي للأصول لعدة عقود، وزيادة انتظامها، وتخفيض تكاليف الصيانة، مع تحقيق الأثر الكلي المتمثل في خفض التكلفة المتوسطة للطاقة التي تنتجها المحطات.

ونظرا لاعتماد المكسيك الشديد على الوقود الأحفوري في توليد الكهرباء، يلعب المشروع دورا مهما في تنفيذ أجندة البلاد المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يتسق المشروع مع إطار الشراكة القطرية لمجموعة البنك الدولي للسنوات 2020-2025 للمكسيك في تمكين البنية التحتية المستدامة ودعم الحكومة المكسيكية في تحقيق أهدافها المتعلقة بتغير المناخ. كما يتسق مع إستراتيجية الوكالة للسنوات المالية 2021-2023 وآفاق عملها المستقبلي في إطار توجهها الإستراتيجي المتمثل في إظهار ريادتها في القضية العالمية المتعلقة بتغير المناخ.

زيادة كفاءة استخدام الطاقة في **سانت لوسيا**

تعتمد سانت لوسيا على المنتجات البترولية المستوردة لتشغيل اقتصادها، ولديها واحدة من أعلى تعريفات الكهرباء في العالم. وتعمل حكومة سانت لوسيا على الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون وتنفذ مبادرات لتعزيز المرونة تجاه المناخ وكفاءة استخدام الطاقة، كونها واحدة من أوائل البلدان في منطقة البحر الكاريبي التي قامت بتحديث شبكة إنارة الشوارع العامة بالكامل.

ولمساندة هذه المبادرة، أصدرت الوكالة ضمانات من شأنها المساعدة في مساندة تركيب وتشغيل وخدمة شبكة حديثة لإنارة الشوارع. وهذا هو أول مشروع للوكالة في البلاد في مبادرة مهمة تتسق مع سياسة الحكومة بشأن تغير المناخ، مما يدل على التزامها بزيادة كفاءة استخدام الطاقة للحد من البصمة الكربونية للبلاد. ومن خلال تحديث شبكتها العامة لإنارة الشوارع، تعد سانت لوسيا نموذجا يحتذى في المنطقة، وتتخذ خطوة مهمة نحو تحقيق الأهداف المقدمة إلى الأمم المتحدة بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 16% بحلول عام 2025، و23% بحلول عام 2030. بالإضافة إلى ذلك، سيساهم تركيب مصابيح ليد تتسم بكفاءة استخدام الطاقة في خفض استهلاك الكهرباء على إنارة الشوارع بنسبة 68.9%. وتقدر وفورات الطاقة من مصابيح إضاءة الشوارع بالصمامات الثنائية المشعة للضوء بنحو 6.8 جيجاوات/ساعة سنويا، وهو ما يعادل وفورات نقدية قدرها حوالي 2.3 مليون دولار سنويا، وهو ما سيمكن الحكومة من التركيز على مبادرات إنمائية أخرى.

عرض عام للأعمال والعمليات

إجمالي محفظة التغطيات الضمانية

في السنة المالية 2023، ومع استمرار الأزمات العالمية المتعددة في تهديد التنمية الاقتصادية، قدمت الوكالة برنامجا بقيمة 6.4 مليارات دولار من الضمانات الجديدة، وهو أكبر مستوى في عام واحد منذ تأسيسها. وفي هذه السنة، ساندت جميع مشروعات الوكالة تقريبا واحدا على الأقل من مجالاتها الثلاثة ذات الأولوية: وساند نحو ثلث إجمالي إصدارات الوكالة من الضمانات مشروعات في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وتوجه 19% إلى البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، وساهم 28% من إجمالي الاستثمارات المضمونة للمشروعات في تمويل الأنشطة المناخية. وبلغ إجمالي التغطية الضمانية للوكالة حوالي 28 مليار دولار، وبلغ صافي إجمالي التغطية الضمانية 9.5 مليارات دولار.

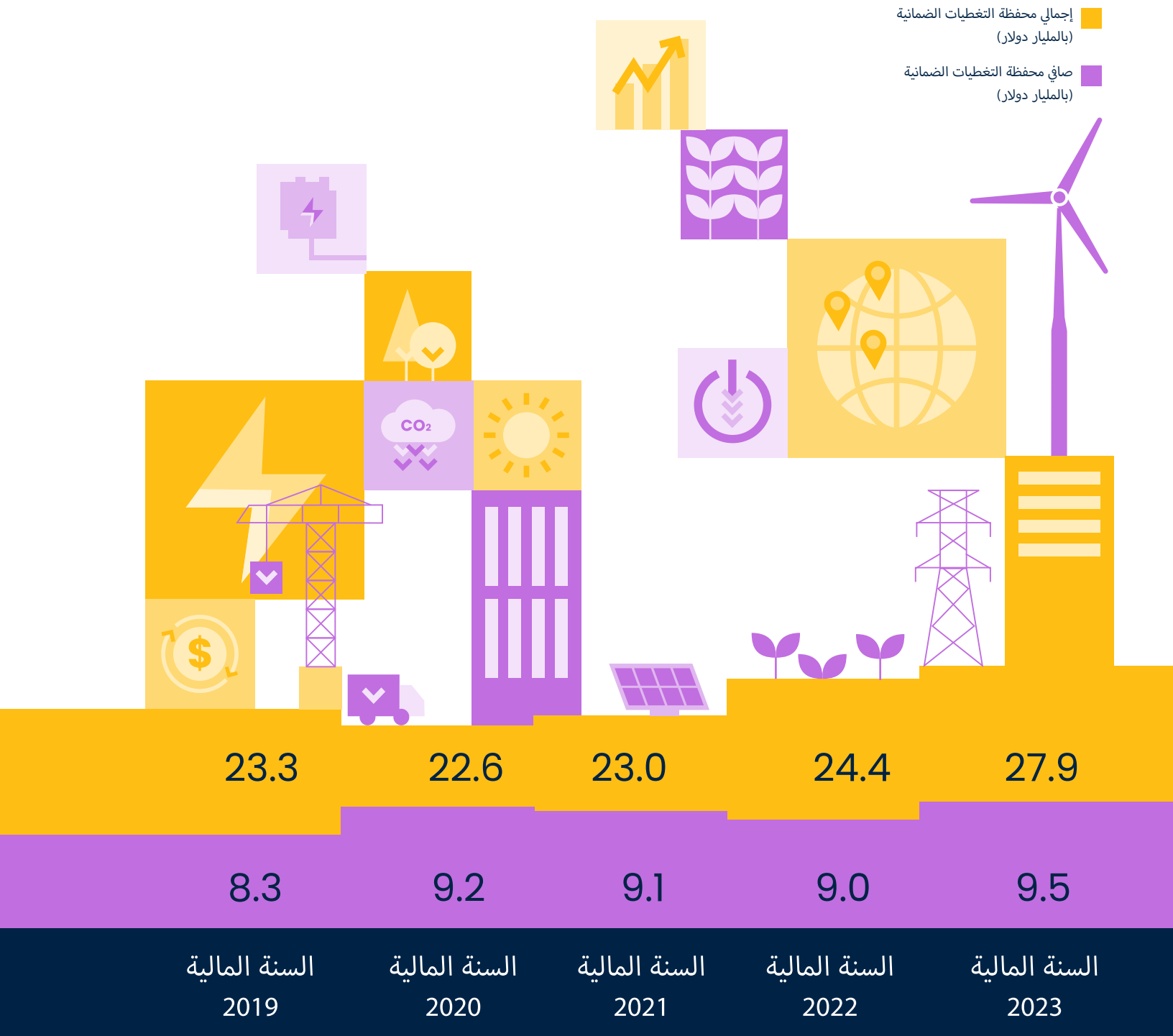

المجالات ذات الأولوية

المجالات الإستراتيجية ذات الأولوية

في إستراتيجيتها للسنوات المالية 2021-2023، حددت الوكالة هدفاً لتعميق التزامها في مجالين شديدي الأهمية:

1. زيادة العمل في البلدان المؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثِّرة بالصراعات

2. زيادة مساندتها للمشروعات التي تتصدي لتغيُّر المناخ

1. البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات

تمثل السنة المالية 2023 نهاية إستراتيجية الوكالة للسنوات المالية 2021-2023، التي سعت الوكالة بموجبها إلى تقديم ضمانات سنوية جديدة يبلغ متوسطها 5.5 مليارات دولار - 6 مليارات دولار، مع السعي إلى تعميق تأثيرها في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات، وتكثيف إصدار الضمانات دعما لتمويل الأنشطة المناخية. وخلال دورة الإستراتيجية هذه، شهدت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار نموا كبيرا في إصدار ضماناتها، حيث بلغت رقما قياسيا بلغ 6.4 مليارات دولار في السنة المالية 2023، كما قدمت ضمانات جديدة سنوية يزيد متوسطها على 5.5 مليارات دولار، مع الحفاظ على تركيز قوي وتحقيق تأثير كبير في المجالات الإستراتيجية ذات الأولوية.

وسينصب التركيز الاستراتيجي في السنة المالية 2024، التي تعتبر سنة انتقالية في إطار دورة إستراتيجية الوكالة للسنوات المالية 2024-2026، على تحقيق هدفي الوكالة ومساندة أهداف التنمية المستدامة من خلال: (أ) ضمان النمو الشامل للجميع، حسب الموقع الجغرافي والقطاع على حد سواء؛ (ب) التصدي للتحديات العالمية، مثل الاستدامة، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والتصدي للأوبئة، ومعالجة الهشاشة.

وفي السنة المالية 2023، استفادت الوكالة من تسهيلاتها للتمويل المختلط لزيادة توسيع عملياتها في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات التي ترتفع فيها المخاطر. وفي أوكرانيا، استخدمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار صندوق البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات والصندوق الاستئماني لإعادة الإعمار للتنازل عن 29.3 مليون دولار على أساس الخسارة الأولى في مشروعين في القطاع المالي. واستخدمت الوكالة نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية في صفقة الاتصالات الرائدة في إثيوبيا، وتنازلت عن 76 مليون دولار لصالح نافذة القطاع الخاص. وفي الصومال، تمكنت الوكالة من استخدام تغطية الخسارة الأولى التي تتضمنها نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية والصندوق الاستئماني لتحفيز الطاقة المتجددة بقيمة إجمالية قدرها 3.4 ملايين دولار لمشروع للطاقة الشمسية على شبكة مصغرة.

2. تغير المناخ

تستخدم الوكالة ضماناتها لتعبئة التمويل للمشروعات التي تدعم الحد من آثار تغيُّر المناخ أو التكيُّف معها. وخلال السنة المالية 2023، أصدرت الوكالة ضمانات تساند التخفيف من آثار تغير المناخ أو التكيف معها في 31 مشروعا وفي 23 بلدا. وشكل مكون تمويل الأنشطة المناخية في الضمانات الجديدة التي صدرت في السنة المالية 2023 بقيمة 1.5 مليار دولار 28% من إجمالي الاستثمارات المضمونة للمشروعات التي تمت مساندتها. وستساعد المشروعات الموقعة في السنة المالية 2023 على تفادي نحو 826,464 مليون طن متري من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويا.

وشملت المشروعات المناخية البارزة هذا العام مشروعا يشجع على تطوير الإسكان الأخضر في بيرو، ومشروعا لتمويل المناخ في البنية التحتية يساعد على تعزيز التعافي الاقتصادي الأخضر في كولومبيا، بالإضافة إلى مشروع يساند كفاءة استخدام الطاقة في سانت لوسيا. وأدرجت الجهات المتعاملة مع الوكالة تدابير لجعل هذه المشروعات قادرة على الصمود في وجه آثار تغير المناخ في تلك المناطق.

ولتعزيز عملها في مجال التصدي للتغيُّرات المناخية، أعلنت مجموعة البنك الدولي عن خطة عمل جديدة بشأن تغيُّر المناخ لتوجيه إجراءاتها التدخلية في الفترة بين عامي 2021 و2025. وتوفِّر هذه الخطة خطة عمل إستراتيجية جريئة للتصدي لتغيُّر المناخ ومساعدة البلدان المتعاملة مع المجموعة على دمج أهدافها المناخية والإنمائية معاً بشكل كامل. وقد ساعدت منتجات الوكالة المستثمرين الدوليين على حماية استثماراتهم طويلة الأجل في أنشطة الحد من آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معها في أسواق ومناطق متنوعة. وسيكون للوكالة، باعتبارها إحدى المؤسسات القلائل التي تقدِّم ضمانات ذات آجال استحقاق طويلة، دور محوري في مساعدة المستثمرين على تحديد التحديات المناخية والتصدي لها وفي تعزيز الأنشطة المناخية التحوُّلية.

وتحدد الخطة هدف الوكالة لمواءمة محفظتها المستقبلية مع أهداف اتفاق باريس: وستتم مواءمة 85% من عمليات القطاع الحقيقي التي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين بدءاً من 1 يوليو/تموز 2023 وبنسبة 100% بحلول 1 يوليو/تموز 2025.

وتلتزم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتشجيع المشروعات المستدامة اقتصاديا وبيئيا واجتماعيا والتي تبشر بتحقيق أثر إنمائي قوي.

الابتكار

يُمكِّن الابتكار الوكالة من إنجاز المزيد باستخدام منتجاتها، وتوسيع تأثيرها الإنمائي، والتطوُّر جنباً إلى جنب مع سوق استثمار نشِطة في الاقتصادات النامية. وقد قامت الوكالة، مع مواصلتها جس نبض هذه الأسواق، بتطوير ابتكارات جديدة ستساعد في تحقيق أفضل النواتج الإنمائية الممكنة للبلدان كما ستساعد الجهات المتعاملة معها على تعزيز إمكاناتها الاستثمارية.

برنامج الأولويات الإستراتيجية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار

برنامج الأولويات الإستراتيجية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، الذي أنشئ في السنة المالية 2022، هو نهج برامجي يدمج ويدير الصناديق الاستئمانية للوكالة في إطار مشترك وهيكل للحوكمة. ويتمثل هدفه العام في تبسيط عمليات الصناديق الاستئمانية وتعزيز الكفاءة الإدارية. وتنشئ الوكالة تسهيلات ضمانية خاصة وصناديق استئمانية لتشجيع الاستثمار وبناء القدرات في المناطق المستهدفة. ويقدم البرنامج نهجا متسقا لصياغة الإستراتيجية ومراجعتها وتوجيهها ومتابعتها لجميع الصناديق الاستئمانية. وفي إطار هذا الهدف الأوسع نطاقا للبرنامج، يحقق كل صندوق استئماني أهدافه الإنمائية.

وفي هذا العام، أطلقت الوكالة صندوقا استئمانيا جديدا، هو الصندوق الاستئماني لإعادة الإعمار والاقتصاد في أوكرانيا، لمعالجة الجهود الإنسانية ومساندة النشاط الاقتصادي وإعادة الإعمار في أوكرانيا. وقدمت حكومة اليابان أول مساهمة للصندوق، حيث ارتبطت بتقديم 23 مليون دولار. وبمساهمات من اليابان ومانحين آخرين، تستطيع الوكالة تقديم ضمانات لتمويل التجارة، وتأمين على احتياطيات البنوك أثناء الصراع، وتأمين ضد المخاطر السياسية لمساندة إعادة الإعمار بعد الحرب. وتتطلب معالجة أزمة بهذا الحجم، بخلاف المنح والقروض المقدمة إلى حكومة أوكرانيا، تقديم حلول عالية الرفع المالي تمكن استثمارات القطاع الخاص من الاستجابة للأزمة، بما في ذلك إعادة إعمار البنية التحتية والحفاظ على النشاط الاقتصادي. وستساند ضمانات تمويل التجارة حركة التجارة مع أوكرانيا وتضمن استمرار الواردات العاجلة من الأدوية والمواد الغذائية والوقود والأسمدة. وسيسمح التأمين على الاحتياطيات بزيادة الإقراض من فروع البنوك الدولية في أوكرانيا، مما يدعم السيولة الأساسية في الاقتصاد، خاصة للشركات الصغيرة التي تتعرض لضغوط بسبب الحرب.

وفي هذا العام أيضا، دخلت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، بوصفها مديرا لصندوق البنك الدولي الاستئماني للاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة، في شراكة مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لضمان استثمارات تصل قيمتها إلى 16.61 مليون دولار في شركة نخيل فلسطين للاستثمار الزراعي، وهي منتج رئيسي للتمور في الضفة الغربية. وهذا هو أول مشروع مؤّمن تنفذه المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في الأراضي الفلسطينية، وهو إنجاز بارز أتاحه اتفاق تقاسم المخاطر مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

تعد مزرعة نخيل فلسطين للتمر جهة عمل مهمة في اقتصاد يعاني بشدة من البطالة والفقر. وفي عام 2021، وظفت شركة نخيل فلسطين 74 موظفا دائما و741 موظفا مؤقتا، 30% منهم نساء و60% من أسر منخفضة الدخل. وسيكون للمشروع أثر إيجابي على الموظفات. وفي إطار هذا الضمان، التزمت شركة نخيل فلسطين بالعمل مع مؤسسة التمويل الدولية من خلال مشروع التنوع من أجل فلسطين (Diversity4Palestine) للتصدي للتحديات التي تواجه اجتذاب الفلسطينيات والاحتفاظ بهن وترقيتهن في القوى العاملة. بالإضافة إلى ذلك، يتسق المشروع مع اتفاق باريس، حيث يوفر كلا من التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه من خلال ما يقرب من 1300 لوح شمسي تولد 20% من إجمالي احتياجاته من الكهرباء.

وفي هذا العام، استخدمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، في أول مشروع لها في الصومال، الصندوق الاستئماني لتحفيز الطاقة المتجددة لمساندة استثمارات كوبي إنرجي في الأسهم والديون في شركة كوبي إنرجي الصومال. سينشئ هذا المشروع في بيدوا بالصومال محطة للطاقة الشمسية الهجينة ستزيد من إمكانية الحصول على الطاقة، وتحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتبني قدرة لتوليد الطاقة النظيفة في مدينة بيدوا، وهي مركز تجاري إقليمي مهم مع تزايد عدد السكان النازحين بسبب الصراع والجفاف. ويثبت الصندوق الاستئماني لتحفيز الطاقة المتجددة، الذي أنشئ في السنة المالية 2022، أنه أحد الأصول القيمة، مما يسمح للوكالة بتوسيع نطاق ضماناتها وزيادة القدرة على تحمل التكاليف، لا سيما في المواقع ذات المخاطر الأعلى.

ويساند صندوق البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، وهو صندوق استئماني متعدد المانحين، أنشطة الوكالة في تلك البلدان. وهو يقوم بذلك عن طريق توفير فئة الخسارة الأولى و/أو الخسارة الثانية (معا، "فئة الخسارة الأولية"). هذا العام، ساعد الصندوق في دعم مشروع مزرعة نخيل فلسطين للتمور المذكور أعلاه. وساند الصندوق أيضا بنك رايفايزن إنترناشيونال لتغطية استثمارات أسهم رأس المال في شركته المساهمة التابعة له في أوكرانيا ضد مخاطر مصادرة الأموال المتعلقة بالاحتياطيات النقدية الإلزامية المحتفظ بها لدى البنك المركزي الأوكراني.

وفي عام 2022، أنشأت الوكالة الصندوق الاستئماني للنهوض بالاستدامة الذي يهدف إلى تعزيز الآثار الإنمائية لمشروعات الوكالة والتخفيف من مخاطرها من خلال تقديم المساعدة الفنية المباشرة من خلال كل من الأطراف الثالثة المقدمة للخدمات ومنح المساعدة الفنية. وقد تم صرف المنحة الأولى للصندوق الاستئماني بنجاح في السنة المالية 2023 إلى شركة بورافا للغابات الزراعية المحدودة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وستساعد المنحة البالغة 149 ألف دولار بورافا على إجراء سلسلة من الدراسات المسحية والتقييمات لبناء قدراتها في متابعة عمليات ائتمان الكربون؛ والحصول على اعتماد معايير المناخ والمجتمع والتنوع البيولوجي؛ ودعم جهودها الرامية إلى تعزيز أدائها البيئي والاجتماعي، فضلا عن تحديد الفجوة المحتملة في الأجور بين الجنسين في قوتها العاملة ومعالجتها.

التخفيف من القيود التنظيمية

واصلت الوكالة في السنة المالية الحالية استخدام منتجها لتعظيم الاستفادة من رأس المال لتقديم تخفيف من القيود التنظيمية للبنوك. وأتاح استخدام هذا المنتج للبنوك مواصلة الإقراض خلال الأوقات الاقتصادية الصعبة. وبالإضافة إلى ذلك، حققت الوكالة تقدما كبيرا في استخدام منتجها لتعظيم الاستفادة من رأس المال في توسيع نطاق تمويل الأنشطة المناخية من جانب المؤسسات المالية المتعاملة معها، وتعتزم الوكالة مواصلة توسيع نطاق هذا النهج. وتدرس الوكالة أيضاً مدى إمكانية تصميم منتج مشابه لتلبية احتياجات مؤسسات الاستثمار وشركات التأمين.

وفي السنة المالية 2023، أصدرت الوكالة ضمانا بقيمة 200 مليون دولار لبنك بانكو سانتاندر لتغطية استثمارات أسهم رأس المال في فرعه بانكو سانتاندر الأرجنتين، ضد مخاطر مصادرة الأموال المتعلقة بالاحتياطيات النقدية الإلزامية المحتفظ بها في البنك المركزي للبلد المضيف. وسيساعد الضمان الذي تقدمه الوكالة في تخفيض وزن المخاطر المطبق على الاحتياطيات الإلزامية إلى الصفر، مما يسمح لسانتاندر باستخدام رأس المال المحرر لمساندة عملياته في الأرجنتين. وسيستخدم سانتاندير الأرجنتين قدرته الإقراضية المعززة لتوفير الائتمان في جميع قطاعات محفظته، بما في ذلك الأسر المعيشية والشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة. وسيكون البنك قادرا على تقديم نحو 100 مليون دولار لدعم الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء. ومن شأن زيادة قدرات الإقراض نتيجة لضمان من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مساندة القطاعات الرئيسية في اقتصاد الأرجنتين، مثل الصناعات الزراعية، لا سيما البلدان المصدرة للسلع الزراعية. كما يساعد الضمان الذي تقدمه الوكالة في تسهيل نمو عمليات سانتاندر بالأرجنتين.

تطبيق تكنولوجيات جديدة

لمساندة الزراعة الآلية المحلية القائمة على التكنولوجيا، قدمت الوكالة ضمانات بقيمة 10 ملايين دولار تغطي استثمار قرض المساهمين من شركة Agricultural Corporation في شركة In Water Solution Agro، المملوكة حصريا لشركة IWS الكورية والتي تأسست في جمهورية قيرغيزستان في مارس/آذار 2019 لغرض تطوير أعمال زراعية ذكية. تتكون المزرعة الذكية التي تبلغ مساحتها 10 هكتارات من دفيئات مائية مع أنظمة آلية تتحكم بشكل شامل في بيئة نمو الخضروات والزهور. وكانت شركة Dohwa Engineering، وهي شركة هندسية رائدة في كوريا، الراعي الرئيسي، حيث قامت باستثمار في أسهم رأس المال في شركة IWS الكورية التي كانت المصدر الرئيسي للأموال للمشروع؛ ثم تم استثمار الأموال كقروض مساهمين في IWS Agro للتنفيذ. تشكل الزراعة العمود الفقري لاقتصاد جمهورية قيرغيز، حيث يعيش 63% من سكان البلاد في مناطق ريفية. ومع ذلك، تعاني البلاد من نقص متكرر في الإمدادات الغذائية وأسعار المواد الغذائية شديدة التقلب بسبب ممارساتها الزراعية المتخلفة (على سبيل المثال، زراعة الأراضي في الهواء الطلق)، والتي تتعرض بشكل خاص لتأثيرات تغير المناخ. وسيساعد ضمان الوكالة في معالجة هذه المشاكل وخلق فرص عمل جديدة للسكان المحليين مع التركيز في الوقت نفسه على مشاركة المجتمعات المحلية، بما في ذلك نقل المهارات والتدريب على العمل. وهذا هو أول مشروع للوكالة الدولية لضمان الاستثمار يقدم ضمانات لمساندة صناعة المزارع الذكية.

التمويل المبتكر

تعتبر إمكانية الحصول على قروض عقارية محدودة في بيرو، حيث يقدر العجز في الوحدات السكنية بنحو 1.9 مليون وحدة. ويشمل ذلك المنازل التي لا تلبي الاحتياجات الأساسية للإسكان من حيث أوجه القصور في البناء والمنازل المكتظة أو التي لا تتوفر بها الكهرباء والمياه والصرف الصحي. ومما يزيد الوضع تعقيدا أن إمكانية الحصول على قروض عقارية مقيدة بسبب نقص الوظائف الرسمية والحسابات المصرفية. وفي إطار جهود الوكالة المستمرة لتوفير حلول مالية مبتكرة، فقد أصدرت ضمانات لبنك جيه بي مورغان تشيس ضد مخاطر عدم سداد قرضين لبنك فوندو ميفيفيندا إس إيه، وهو مؤسسة حكومية تملكها حكومة بيرو، بالدولار الأمريكي والعملة البيروفية. ويصل أصل القرض المقوم بالدولار إلى 150 مليون دولار. أما القرض الثاني فهو قرض مربوط بمؤشر مرتبط بالعملة المحلية بما يعادل 150 مليون دولار من العملة المحلية سول. ومن خلال استخدام الوكالة للدولار الأمريكي والعملة البيروفية بالنسبة للضمانات، يتم تعويض مخاطر الآثار السلبية التي يمكن أن تسببها أسعار الصرف المتغيرة.

ومن خلال هذا النهج المبتكر للقروض التي تضمنها الوكالة، ستتمكن شركة Fondo Mivivienda من استخدام 50% على الأقل من حصيلة القرض لمواصلة تمويل برنامج منزلي الأخضر الذي يقدم التمويل لشراء العقارات المعتمدة كمساكن خضراء مستدامة. وستستخدم نسبة 50% المتبقية لتمويل الإسكان الشامل لذوي الدخل المنخفض والفئات الأكثر احتياجا من السكان.

إعادة التأمين

منذ عام 1997، نجحت الوكالة في استخدام إعادة التأمين كأداة لاستخدام رأسمالها بكفاءة وإدارة درجة المخاطر في محفظتها. وتعود المنافع الرئيسية لإعادة التأمين على الجهات المتعاملة مع الوكالة — أولاً على المستثمرين الذين يُتاح لهم زيادة قدرتهم على التأمين على المشروعات المؤهلة في البلدان النامية؛ وثانياً، على البلدان المتعاملة مع الوكالة والتي تستفيد من زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتواصل الوكالة الاستفادة من سوق إعادة التأمين، حيث تنازلت عن خمسة مليارات دولار من الأنشطة الجديدة خلال السنة المالية 2023 لصالح شركاء إعادة التأمين، وذلك تماشياً مع إستراتيجية الحفاظ على رأس المال لتمويل النمو المستقبلي. وفي 30 يونيو/حزيران 2023، أعيد التأمين على 64.6% من إجمالي الحافظة القائمة ارتفاعا من 61.9% في نهاية السنة المالية 2022.

إعادة التأمين في المحفظة (بمليارات الدولارات) وأسعاره (%)

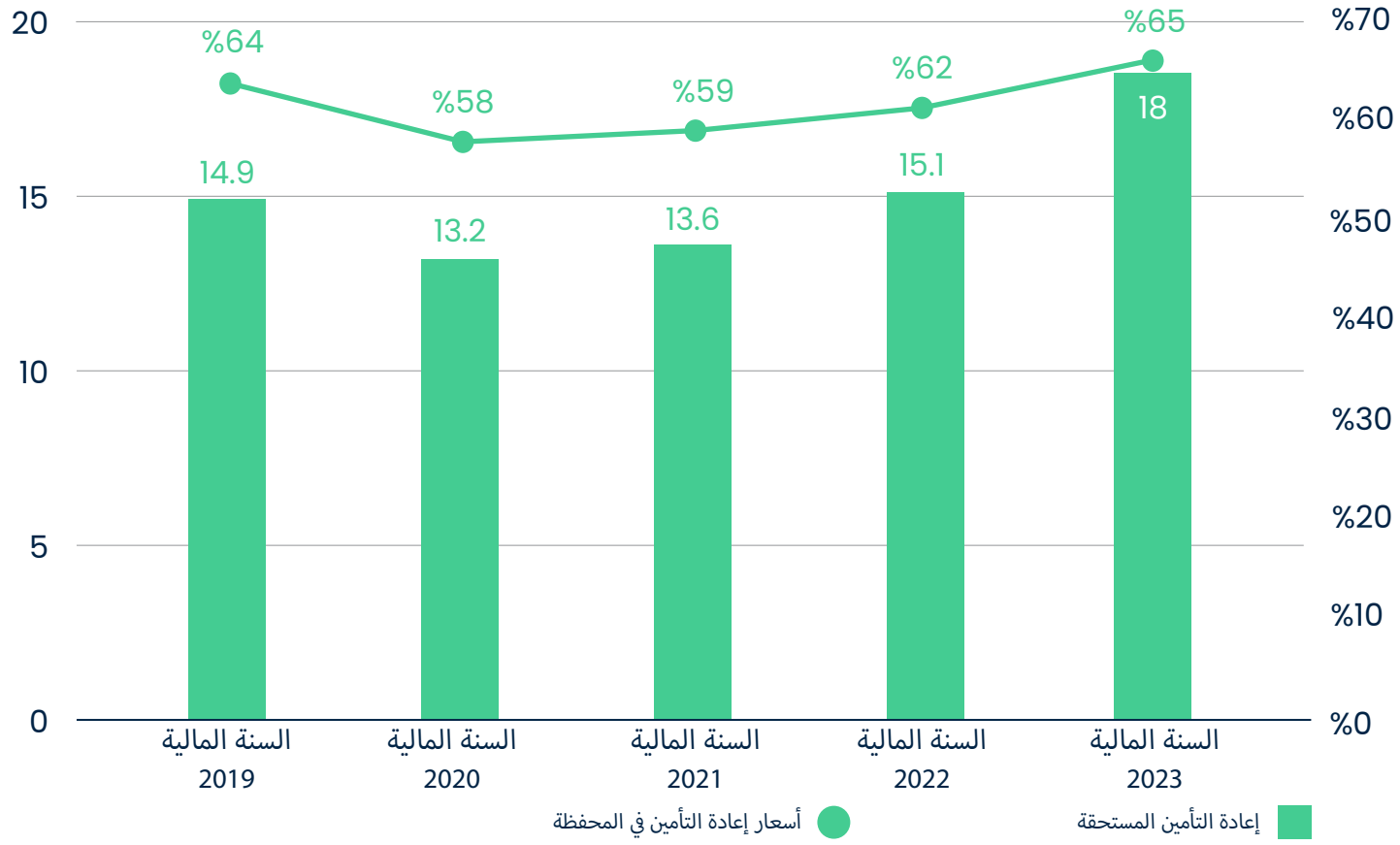

الاستفادة من شراكات الوكالة لتعظيم الأثر الإنمائي

يُعد توسيع نطاق التعاون الذي يشجِّع الاستخدام المُنتِج للتأمين ضد المخاطر السياسية ضرورياً لإطلاق رأس المال الخاص المادي، وهو ما يسهم بدوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الرخاء المشترك وإنهاء الفقر المدقع. ولبلوغ ذلك، تعمل الوكالة على تعزيز التنسيق مع مؤسسات التمويل الدولية وشركاء الصناعة ومختلف مؤسسات مجموعة البنك الدولي.

الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية

تعمل الوكالة مع مؤسسات التمويل الدولية وبنوك التنمية متعددة الأطراف للاستفادة من التأمين ضد المخاطر السياسية وتعبئة رأس المال الخاص من أجل التنمية. وفي عام 2018، أوصى فريق الشخصيات البارزة المعني بالحوكمة المالية العالمية التابع لمجموعة العشرين بأن تعمل الوكالة مع مؤسسات التمويل الدولية الأخرى، مستفيدةً من وضعها كمؤسسة عالمية للتأمين ضد المخاطر في مجال التمويل الإنمائي. ومنذ ذلك الحين، اتخذت الوكالة خطوات رئيسية مع بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الدولية الأخرى للمساعدة في تحقيق هذه التوصيات.

وفي إطار جهود الوكالة الرامية إلى تشجيع المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية الأعضاء، تجمع الوكالة أصحاب المصلحة المباشرة على أساس إقليمي لإجراء محادثات صريحة بشأن مائدة مستديرة بهدف تحسين ظروف الاستثمار وزيادة الاستثمارات العابرة للحدود. وتشترك اجتماعات المائدة المستديرة الشخصية مع أحد البلدان الأعضاء في مناطق مختلفة في أفريقيا وآسيا والبحر الكاريبي. وعقد اجتماع المائدة المستديرة الثاني لهذه السلسلة في دار السلام في سبتمبر/أيلول 2022، وشاركت في استضافته تنزانيا التي مثلها الوزير الدكتور أشاتو كيجاج وزير الاستثمار والصناعة والتجارة. وحضر اجتماع المائدة المستديرة أيضا مسؤولون حكوميون مثلوا بوتسوانا وملاوي وموزامبيق والصومال وزامبيا وزمبابوي. وقدم كبار المديرين التنفيذيين من الجهات المتعاملة مع الوكالة العاملة في المنطقة والشركات التنزانية المحلية وجهات نظر القطاع الخاص. وحددت الحكومات الفرص الحالية في حين شدد المستثمرون على أهمية وجود إطار تنظيمي قوي. كما سهلت الوكالة عقد اجتماعات ثنائية بين الحكومات والمستثمرين.

الشراكات في مجال الصناعة

تُعد إقامة الشراكات مع الجهات الأخرى العاملة في مجال التأمين والتمويل الإنمائي ضروريةً لتحقيق النتائج على أرض الواقع. وشارك نائب الرئيس التنفيذي للوكالة في رئاسة منتدى تطوير التأمين، وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص تضم شركات التأمين من القطاعين لتعظيم الاستفادة من التأمين في تعزيز القدرة على الصمود. والوكالة هي أيضاً عضو في اتحاد برن لمقدِّمي خدمات ائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار العالميين الذي يعمل بنشاط على تسهيل التجارة عبر الحدود من خلال دعم القبول الدولي للمبادئ السليمة بشأن ائتمانات الصادرات والاستثمارات الأجنبية.

وفي هذه السنة، أبرمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والشركة الكورية للتأمين على التجارة اتفاقا للتعاون في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. وستعمل الوكالة والشركة الكورية معا لتوفير التأمين المشترك وإعادة التأمين للمشروعات، لا سيما في الصناعات الخضراء، مع التركيز على التكنولوجيات المتجددة والمعادن الحرجة. وباعتبارهما شريكين، فإنهما سيتبادلان العناية الواجبة فيما يتعلق بالمشاريع المشتركة، ويعتمدان على عمل بعضهما بعضا لتحقيق الكفاءة، ويسعيان إلى وضع ترتيبات للعمل في أدوار موحدة في المشاريع لتكرار نماذج الشراكة الناجحة. بالإضافة إلى ذلك، ستعقد الشركة الكورية والوكالة مشاورات على أساس منتظم فيما يتعلق بالمشاريع المشتركة المحتملة، وسيحيلان المستثمرين المحتملين بعضهما لبعض، ويخططان لجهود التسويق المشتركة والندوات والدورات التدريبية.

الشراكات المعرفية

واتفقت المؤسسة الأمريكية لتمويل التنمية الدولية - وهي مؤسسة تمويل إنمائي تابعة للحكومة الأمريكية - والوكالة الدولية لضمان الاستثمار على إنشاء مجموعة استشارية للتعاون وتنسيق عمل كل منهما في أوكرانيا للاستفادة من خبرتهما معا في أدوات وخبرات تخفيف المخاطر في أوكرانيا. وستجتمع الوكالتان بانتظام لتبادل المعلومات حول جهودهما، وتحديد الفرص المحتملة للتعاون في المشروعات، وتنسيق الجهود بما يتسق مع الخبرات والمنتجات والموارد التي تقدمها كل مؤسسة.

وقَّعت الوكالة ومعهد القانون الدولي، وهو معهد لبناء القدرات والمساعدة الفنية، على مذكرة تفاهم لتدريب أصحاب المصلحة من البلدان النامية على منتجات التأمين ضد المخاطر السياسية؛ والهياكل المثلى للشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تتطلب استخدام منتجات الوكالة؛ والقضايا الأخرى التي تنشأ في سياق التأمين ضد المخاطر السياسية، والمعاملات عبر الحدود، وتسوية المنازعات، والحوكمة. ويركِّز أحد المكونات الرئيسية على المشاركة في وضع وإعداد منهج لبناء القدرات القانونية والاقتصادية والمتصلة بالسياسات وبرنامج اعتماد يتعلق بالتأمين ضد المخاطر السياسية. وسيؤدي هذا الجهد التعاوني إلى زيادة القدرات المؤسسية للمسؤولين الحكوميين، والمشتغلين في المجال القانوني، والمسؤولين بالقطاع الخاص، والأعضاء في منظمات التنمية متعددة الأطراف والدولية الأخرى.

وتلعب الشراكات مع المنظمات الخارجية دوراً أساسياً في تعزيز خطة تنفيذ إستراتيجية الوكالة بشأن المساواة بين الجنسين (نوقشت تحت المبادرات المعنية بالمساواة بين الجنسين) وتوسيع القاعدة المعرفية حول القضايا المتعلقة بذلك.

الاستدامة البيئية والاجتماعية في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

تؤمن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بأن الاستدامة البيئية والاجتماعية لمشاريعها مكون مهم في تحقيق نواتج إنمائية إيجابية، وهو ما تتوقع الوكالة تحقيقه من خلال تطبيق سياسة الوكالة المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية ومبادئ التعادل، وهي مجموعة شاملة من معايير الأداء البيئي والاجتماعي المقبولة على نطاق واسع في القطاع المالي.

إجراءات لضمان تكامل الاستدامة البيئية والاجتماعية في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

- الفحص المسبق لجميع المشروعات لتحديد الآثار الاجتماعية والبيئية
- جمع مؤشرات فاعلية التنمية من الجهات المتعاملة مع الوكالة
- تطبيق إطار الوكالة الخاص بأداة تقييم ومقارنة الأداء وفقاً للأثر المتحقِّق لتقييم الأثر الإنمائي المتوقَّع للمشروع
- ضمان استيفاء المشروعات لمعايير الأداء التي تعتمدها الوكالة بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية
- التحقق من الآثار البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة من خلال التقييمات اللاحقة
- تقييم المخاطر المناخية

تساعد الوكالة المستثمرين على الارتقاء بالأهداف البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة بطرق عدة:

- ضمان وفاء الاستثمارات بالمعايير القوية والمعترف بها دوليا
- العمل مع الجهات المتعاملة مع الوكالة على مواصلة رصد الآثار البيئية والاجتماعية ورفع التقارير بشأنها
- تمكين الجهات المتعاملة مع الوكالة من دخول أسواق لم يكن الوصول إليها ممكناً بخلاف ذلك، وهو ما يمكن أن يحقق عوائد إنمائية مرتفعة

قياس الأثر الإنمائي وتقييمه

يعد تقييم الأثر أمرا بالغ الأهمية لتقييم نطاق ونتائج المشروعات التي تساندها الوكالة. فمن بداية المشروع إلى إقفاله وما بعد ذلك، تنفِّذ الوكالة العديد من الأُطر والأدوات لتتبع الأداء في النواحي البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة ورصده وتقييمه.

إطار أداة تقييم الأداء ومقارنته

يقيس إطار أداة تقييم الأداء ومقارنته النواتج المتوقعة الخاصة بالمشروعات، فضلاً عن التأثيرات على الاستثمار الأجنبي التي تتجاوز نطاق المشروع. ويأتي هذا الإطار مكملاً لنظام الوكالة الأوسع نطاقا لقياس النتائج. وتتضمن أداة تقييم أداء الأثر ومقارنته الأهداف التالية:

- إجراء تقييمات مسبقة للأثر الإنمائي للمشروعات المنفردة
- إجراء تحليل مقارن
- الاسترشاد بتقييم الأثر الإنمائي المتوقع في تحديد أولويات المشروع
- الاتساق مع إطار مؤسسة التمويل الدولية لقياس ورصد الأثر المتوقع، وتنسيق تصنيفات تقييم الأثر الإنمائي للمشروعات المشتركة بين المؤسسة والوكالة
- اتباع نهج مرن لدمج أداة المقارنة لقياس الأثر وتقييم المشروعات على نحو يتسم بالكفاءة في عمليات الضمانات الحالية التي تقوم بها الوكالة

نظام مؤشرات فاعلية التنمية

يساعد نظام الوكالة لمؤشرات فاعلية التنمية في قياس وتتبُّع الأثر الإنمائي للمشروعات التي تقدِّم الوكالة تغطية تأمينية لها. ومن خلال هذا النظام، تقيس الوكالة مجموعة مشتركة من المؤشرات في جميع المشروعات من بينها مساندة الاستثمارات، والتوظيف المباشر، والسلع المشتراة محلياً، والضرائب والرسوم المدفوعة للحكومات المضيفة. وتقيس الوكالة أيضاً مؤشرات خاصة بقطاعات معيَّنة كما تضع عملية لقياس النواتج الإنمائية للمشروعات بعد ثلاث سنوات من تاريخ توقيع العقد.

التقييم

منذ السنة المالية 2012، تم تقييم جميع المشروعات من جانب الوكالة ومجموعة التقييم المستقلة التابعة لمجموعة البنك الدولي، وهي هيئة تقييم تتمتع بالاستقلالية. وخلال هذه التقييمات، تُقيَّم النواتج الإنمائية التي حققتها المشروعات التي تساندها الوكالة من خلال تقارير تقييم المشروعات. وتجري الوكالة تقييمات ذاتية تتحقق منها بعد ذلك مجموعة التقييم المستقلة. وتُعد تقييمات المشروعات مفيدةً ليس في تقييم النتائج وحسب، بل أيضاً في استخلاص الدروس للاستفادة منها في المشروعات المستقبلية، وتستخدم الوكالة بشكل نشِط نتائج التقييم في فعاليات تعلُّم الموظفين.

النزاهة

تُعد إدارة مخاطر النزاهة والسمعة عاملاً أساسياً في دور الوكالة كشريك إنمائي. وتنظر الوكالة في مخاطر النزاهة والسمعة في الجهات المتعاملة معها وفي مشروعاتها، وأن تلتزم تلك الجهات بإرشادات مكافحة الفساد للبنك الدولي التي تعُد الاحتيال والفساد والتواطؤ والإكراه والعرقلة عوائق رئيسية أمام التنمية، كما تعتبر هذه الأمور ممارسات تستوجب العقوبة.

ويقوم فريق الوكالة المعني بشؤون النزاهة ببذل العناية الواجبة في إطار تنمية أنشطة الأعمال وأنشطة الضمانات، كما يقوم برصد محفظة التغطيات الضمانية للوقوف على إشارات التحذير من مخاطر النزاهة والسمعة المحتملة والآخذة في الظهور. وفي هذا العمل، تستخدم الوكالة التقييمات الميدانية، وأدوات جس نبض الأسواق، والخبرة المكتسبة مع الجهة المتعاملة مع المؤسسة، والمعارف المحلية لدى البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، والموارد المكتبية، بما في ذلك قواعد البيانات الخاصة بحقوق الملكية. وفي السنة المالية 2023، واصلت الوكالة تعميم أفضل الممارسات المتعلقة بالنزاهة من خلال التعاون وتضافر الجهود مع أعضاء آخرين في مجموعة البنك الدولي وشركاء التنمية، وفي مختلف المنتديات التي تركز على النزاهة.

فرقة العمل المعنية بعمليات الإفصاح المالي المتصلة بالمناخ بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار

مع انتهاء العام الثالث من خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغير المناخ (2021-2025)، تواصل الوكالة الإفصاح بموجب المبادئ التوجيهية التي أوصت بها فرقة العمل المعنية بعمليات الإفصاح المالي المتصلة بالمناخ، وتصدر التقرير الثالث ضمن تقرير الاستدامة الخاص بها، وتقدم ملخصا لهذا التقرير السنوي.

ويستمر تطور وتعزيز جهود الوكالة في مجال العمل المناخي وآثار ضماناتها على الأهداف العالمية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ولا تزال مجموعة البنك الدولي مجتمعة أكبر ممول للعمل المناخي بين بنوك التنمية متعددة الأطراف للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وتعد تعبئة التمويل من القطاع الخاص على نطاق واسع أمرا بالغ الأهمية لتحقيق تنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ في البلدان المتعاملة مع الوكالة. وتواصل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تمكين القطاع الخاص من التعبئة من أجل العمل المناخي الحيوي، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق الحصول على الكهرباء منخفضة الانبعاثات الكربونية؛ وبناء بنية تحتية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ؛ وتطوير وسائط نقل منخفضة الانبعاثات الكربونية؛ وتشجيع الزراعة المراعية للمناخ؛ وتعزيز الاستثمارات في مبادرات التخضير لتحسين كفاءة استخدام الموارد، وخفض البصمة التشغيلية لغازات الدفيئة الناتجة عن الصناعات التحويلية؛ ومساندة المؤسسات المالية لزيادة إقراضها لتمويل الأنشطة المناخية.

وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الوكالة، بوصفها جزءا من مجموعة البنك الدولي، القيام بدور مهم في إعداد التقارير القطرية عن المناخ والتنمية، التي تدمج تغير المناخ في التنمية، وتحدد الإجراءات ذات الأولوية للبلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي لمساندة عملية تحول منخفضة الانبعاثات الكربونية وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وتضمن الوكالة استمرار اتساق مساندتها للعمل المناخي مع الإستراتيجيات الأوسع نطاقا للتنمية الخضراء القادرة على الصمود والشاملة للجميع في البلدان المتعاملة معها.

وفي الوقت الذي تمر فيه مجموعة البنك الدولي بعملية "تطور" لتحسين التصدي للتحديات العالمية التي تواجه التنمية، بما في ذلك تغير المناخ، تقوم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتعزيز التزامها بالتصدي للأخطار التي يشكلها الاحترار العالمي في كل من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويتمثل أحد المكونات المهمة لهذه الجهود في التزام الوكالة بمواءمة 85% من مشروعاتها الجديدة مع أهداف اتفاق باريس اعتبارا من 1 يوليو/تموز 2023، و100% اعتبارا من 1 يوليو/تموز 2025. وتتطلب المواءمة مع اتفاق باريس أن يكون تمويل التنمية متسقا مع المسارات منخفضة الانبعاثات الكربونية والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ للحد من الاحترار العالمي إلى أقل بكثير من درجتين مئويتين، ويفضل أن تكون 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية.

ويكشف التقرير عن نتائج العمل المناخي للوكالة بعد اتباع توصيات فريق العمل، ويتمحور حول أربعة عناصر أساسية:

الحوكمة

يشرف نائب الرئيس التنفيذي للوكالة، الذي يرفع تقاريره إلى رئيس مجموعة البنك الدولي، على جميع جوانب أنشطة الوكالة وما يرتبط بها من بروتوكولات. أما مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة الدولية لضمان الاستثمار فمسؤول عن اعتماد جميع عملياتها وسياساتها. ويشرف نائب الرئيس ورئيس خبراء إدارة المخاطر والشؤون القانونية والإدارية والشراكات، على إدارة الاقتصاد والاستدامة التي تضم وحدة التحليلات المناخية، من بين إدارات أخرى. وفريق التحليلات المناخية هو المسؤول عن محاسبة تمويل الأنشطة المناخية؛ وتقييم المواءمة مع اتفاق باريس؛ وحساب انبعاثات غازات الدفيئة؛ ومساندة وضع أطر وسياسات ومواد توجيهية داخلية و/أو خارجية متعلقة بالمناخ بشأن المجالات المواضيعية البارزة المتعلقة بالمناخ؛ ووضع أدوات جديدة للوكالة لتشجيع الاستثمارات منخفضة الانبعاثات الكربونية والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ؛ والتحليل والإبلاغ عن أنشطة الوكالة في مجال المناخ؛ ومتابعة محفظة مشروعات الوكالة لضمان التقيد بالتزامات العمل المناخي التي قطعتها الجهات المتعاملة معها في مرحلة الموافقة على المشروعات؛ والمساهمة في التحليلات المناخية والمبادرات الإستراتيجية لمجموعة البنك الدولي؛ والمشاركة في مجموعات العمل المشتركة بين بنوك التنمية متعددة الأطراف المعنية بتمويل الأنشطة المناخية والمواءمة مع اتفاق باريس.

الإستراتيجية

تهدف خطة العمل بشأن تغير المناخ إلى دمج المناخ في التنمية والنهوض بأهداف مجموعة البنك الدولي المتعلقة بالتنمية الخضراء القادرة على الصمود والشاملة للجميع من خلال التركيز على البشر ورأس المال الطبيعي والشركاء. وتعكس الخطة طموحات مجموعة البنك الدولي لمساندة الجهات المتعاملة معها من القطاعين العام والخاص، وذلك بغرض تعظيم تأثير تمويل الأنشطة المناخية بهدف تحقيق تحسينات قابلة للقياس في التكيُّف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود أمامه وكذلك إجراء تخفيضات يمكن قياسها في انبعاثات غازات الدفيئة. وتشمل أهداف خطة العمل ما يلي: (أ) إدماج المناخ والتنمية؛ (ب) إعطاء الأولوية لعمليات التحول في الأنظمة الرئيسية من خلال تحديد أكبر فرص التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ودفع التمويل المناخي وتعبئة رأس المال الخاص لتحقيق أقصى النتائج. إن التصدي لتغيُّر المناخ هو أحد المجالات ذات الأولوية في إستراتيجية الوكالة إلى جانب مساندة البلدان منخفضة الدخل (المؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية) والبلدان التي تعاني أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وتعكس إستراتيجية الوكالة بشأن المناخ طموح الالتزامات التي تم التعهد بها في خطة العمل بشأن تغير المناخ، وإستراتيجية الوكالة وآفاق العمل المستقبلي للسنوات المالية 2021-2023، وإستراتيجية وآفاق العمل المستقبلي للوكالة للسنوات المالية 2024-2026 لتعميق أثرها. وخلال السنة المالية 2023، ركزت الوكالة على ستة مجالات إستراتيجية لعملها المناخي، وهي: الطاقة النظيفة، والبنية التحتية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والمباني الخضراء، والنقل منخفض الكربون، والزراعة المراعية للمناخ، وتخضير الأنظمة المالية. وتعتبر مساندة هذه القطاعات أمرا بالغ الأهمية لضمان مواءمة البلدان المتعاملة مع الوكالة لتنميتها مع مسارات منخفضة الانبعاثات الكربونية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. ولضمان تحقيق الأهداف الإنمائية المرجوة واستدامة المكاسب، تقيّم الوكالة الأهمية النسبية للمخاطر المادية والانتقالية المتصلة بالمناخ بالنسبة لجميع القطاعات، وتهدف إلى تحديد تدابير ملائمة للحد من المخاطر عند الضرورة.

إدارة المخاطر

في إطار تقييم الأهمية النسبية لمخاطر تغير المناخ، تعمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مع الجهات المتعاملة معها على تقييم مصادر وناقلات المخاطر المناخية للقطاعات الحساسة للمناخ. وتتبنى الوكالة نهجا تصاعديا من القاعدة إلى القمة خاص بالمكان والسياق والوقت المحدد، ويركز على مواطن الضعف المتعلقة بالمناخ في الماضي والحاضر والمستقبل. وتشمل التقييمات كلا من المخاطر الحادة (على سبيل المثال، الظواهر المناخية المتطرفة مثل الفيضانات، وموجات الحر، والحرائق، والأعاصير المدارية) والمخاطر المزمنة (مثل ارتفاع منسوب مياه البحر، وتغير أنماط هطول الأمطار ودرجات الحرارة، وندرة المياه) التي يتم تقييمها على مدى آفاق زمنية مستقبلية متعددة وسيناريوهات الاحترار العالمي.

المقاييس والأهداف

في السنة المالية 2023، أصدرت الوكالة ضمانات لمساندة استثمارات في الديون وأسهم رأس المال بلغت نحو 5.5 مليارات دولار، منها 1.53 مليار دولار لمساندة التخفيف من آثار تغير المناخ أو التكيف معها في 23 بلدا وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، في أربع من مناطق العالم، وهو ما يمثل 27.7% من الاستثمارات المضمونة في السنة المالية 2023.[1] وتساند إصدارات الوكالة لتمويل الأنشطة المناخية المشروعات منخفضة الانبعاثات الكربونية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ في جميع أنحاء العالم، مع تحقيق تركيز ضئيل في أي منطقة. وخلال فترة السنوات المالية 2021-2023، كانت الاستثمارات من خلال مؤسسات الوساطة المالية (التي تدعم الأنشطة في مختلف القطاعات) هي الأكبر على مستوى القطاعات، حيث بلغت 41%، تلتها المباني الخضراء 25% والطاقة المتجددة بنسبة 23%.

1. بلغ إجمالي الإصدارات للوكالة في السنة المالية 2023 ما قيمته 6.4 مليارات دولار، منها نحو 5.5 مليارات دولار كانت مضمونة في شكل قروض أساسية واستثمارات في أسهم رأس المال. ويمثل الفرق بين المبالغ الدولارية مبالغ مضمونة تتعلق بتمويل تكاليف أخرى غير الاستثمارات الأساسية (على سبيل المثال، مدفوعات الفائدة المستقبلية، وتمويل مدفوعات الأقساط). وابتداء من السنة المالية 2022، يُحسب المستهدف للوكالة في مجال تمويل الأنشطة المناخية كنسبة مئوية من القروض الأساسية والاستثمارات في أسهم رأس المال المضمونة بدلا من إجمالي صافي إصدارات الضمانات.

المبادرات المعنية بالمساواة بين الجنسين

تواصل الوكالة الوفاء بالتزامها بالنهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال أول خطة لتنفيذ إستراتيجية المساواة بين الجنسين للسنوات المالية 2021-2023، وهي الخطة الأولى من نوعها. وتحدد خطة التنفيذ الفرص المتاحة لزيادة الإجراءات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والمتسقة مع ثلاث ركائز إستراتيجية: مشاركة المنظمة، ومشاركة البلدان المتعاملة مع البنك، والشراكات.

وفي إطار الركيزة المؤسسية، تركز الوكالة على بناء معارف ومهارات موظفي الوكالة بشأن المساواة بين الجنسين. وفي هذا العام، قامت الوكالة بتدريب كل فريق من فرقها القطاعية[2] على فرص تضييق الفجوات بين الجنسين في المشروعات التي تساندها الوكالة ونهج علامة المساواة[3] بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، تم إعداد ورقة إرشادية لرصد العنف القائم على نوع الجنس ووحدة للتعلم الإلكتروني بشأن إدارة مخاطر العنف القائم على نوع الجنس. وتواصل الوكالة العمل على زيادة التكافؤ والمساواة بين الجنسين في إطار جهودها لتحقيق التنوُّع والإنصاف والشمول. وفي هذا العام، تمت دعوة جميع الموظفين للمشاركة في مناقشات مجموعات صغيرة بشأن التنوع والإنصاف والشمول، مما يتيح منبرا للمناقشة الشفافة والمفتوحة. علاوة على ذلك، أعدت الوكالة خطتها الثانية لتنفيذ إستراتيجيتها المعنية بالمساواة بين الجنسين للسنوات المالية 2024-2026، بناء على الدروس المستفادة من الإستراتيجية الأولى ونجاحاتها.

وفي إطار ركيزة مشاركة الجهات المتعاملة معها، حققت الوكالة في السنة المالية 2023 إنجازا بارزا بتعبئة أكثر من 1.2 مليار دولار من ارتباطات إقراض الجهات المتعاملة معها إلى النساء والشركات المملوكة للنساء من خلال ضماناتنا. وتشمل أبرز الملامح الأخرى لمشروع لعلامة المساواة بين الجنسين ما يلي:

- في مايو/أيار 2023، وقعت الوكالة أول مشروع لها لعلامة المساواة بين الجنسين في القطاع الحقيقي مع شركة نخيل فلسطين للاستثمار الزراعي، وهي منتج رائد للتمور في الضفة الغربية. وفي إطار هذا الضمان، التزمت شركة نخيل فلسطين بالعمل مع

2. الطاقة والصناعات الاستخراجية؛ والتمويل وأسواق رأس المال؛ وفريق المعاملات العالمية؛ والبنية التحتية؛ والصناعات التحويلية والزراعة والخدمات.
3. تحدد علامة المساواة بين الجنسين المشروعات التي تتخذ إجراءات مقصودة لتضييق الفجوات بين الجنسين.

مؤسسة التمويل الدولية من خلال مشروع التنوع من أجل فلسطين (Diversity4Palestine) للتصدي للتحديات التي تواجه اجتذاب النساء والاحتفاظ بهن وترقيتهن في قوة العمل.

- وفي أبريل/نيسان 2023، التزم بنك سانتاندير بالأرجنتين بخطة العمل الثانية المعنية بالمساواة بين الجنسين مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، بما في ذلك هدف إقراض كبير للشركات المملوكة للنساء.
- وفي مارس/آذار 2023، وافقت الوكالة على أول خطة عمل لها بشأن المساواة بين الجنسين مع بروكريديت تغطي فروعها في ألبانيا وجورجيا وكوسوفو ومولدوفا ومقدونيا الشمالية وصربيا. وفي وقت لاحق، وقعت الوكالة في يونيو/حزيران 2023 مشروعها الثاني للمساواة بين الجنسين مع بروكريديت لمساندة فرعها في أوكرانيا، مما يدل على التزام الجهة المتعاملة معها بتحقيق المساواة بين الجنسين وكذلك قدرتها على مواصلة توسيع التزامات الجهات المتعاملة معها الحالية بشأن المساواة بين الجنسين. وستنفذ بروكريديت برنامجا جديدا للتدريب على المساواة بين الجنسين بمشاركة 25% على الأقل من موظفيها في أوكرانيا لبناء المعرفة والقدرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.
- وفي ديسمبر/كانون الأول 2022، ضمنت الوكالة قرضا لبنك تنمية الأعمال وتنمية الصادرات المملوك للدولة في كولومبيا (بانكو دي ديسارولو إمبريساريال دي كولومبيا). ويتضمن المشروع خطة عمل معنية بالمساواة بين الجنسين تتضمن استحداث منتجات أو خدمات مالية أو غير مالية جديدة للتصدي للتحديات التي تواجهها رائدات الأعمال. ومنحت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار كلوديا ماريا غونزاليس أرتياغا، المديرة المالية لبانكولديكس، جائزة الريادة في المساواة بين الجنسين لعام 2023 لجهودها في معالجة التفاوتات بين الجنسين ومساندة الشركات المملوكة للنساء في كولومبيا. وهذه هي المرة الأولى التي تتلقى فيها منظمة متلقية مساعدة فنية متعلقة بالمساواة بين الجنسين تمولها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

بالإضافة إلى ذلك، كثفت الوكالة جهودها لتحديد مخاطر العنف القائم على نوع الجنس وإدارتها ورصدها من خلال دمجها في عملية إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية الشاملة وزيادة القدرات بتعيين أخصائي اجتماعي أول ليكون مسؤول تنسيق العنف القائم على نوع الجنس في فريق العمل البيئي والاجتماعي.

وفي إطار ركيزة الشراكات، عمّقت الوكالة تعاونها الوثيق مع مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي، مستفيدة من خبراتهما والاستفادة من الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. وفي السنة المالية 2023، دخلت الوكالة ومؤسسة التمويل الدولية في شراكة لتقديم المساعدة الفنية المعنية بالمساواة بين الجنسين في مشروعين تساندهما الوكالة. ويقوم فريق المؤسسة المعني بتوفير الخدمات المصرفية للنساء بتنفيذ مساعدة فنية لإحدى هيئات التنمية في باراغواي، في حين سيساند مشروع التنوع من أجل فلسطين شركة نخيل فلسطين في جهودها الرامية إلى زيادة توظيف النساء.

وبالإضافة إلى ذلك، تشارك الوكالة لأول مرة في إعداد إستراتيجية مجموعة البنك الدولي للمساواة بين الجنسين للفترة 2024-2030. ويتيح إدراج الوكالة لأول مرة لها إلقاء مزيد من الضوء على قضايا المساواة بين الجنسين على المستويين المؤسسي والعالمي، مع تحديد مسارات حيوية لمشاركة الجهات المتعاملة معها من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين.

جائزة الريادة بشأن المساواة بين الجنسين

تمنح الوكالة جائزة الريادة، وهي في عامها الثامن الآن، في دعم المساواة بين الجنسين لتكريم أحد القادة ممن لديهم سجل مشهود به من الاهتمام بالنهوض بوضع المرأة ومساواتها بالرجل، مع الإسهام كذلك في تحقيق هدفي مجموعة البنك الدولي لإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.

وكرمت جائزة هذا العام كلوديا ماريا غونزاليس أرتياغا، المدير المالي في بانكولديكس في كولومبيا. وقد عزز تفاني السيدة غونزاليس في الابتكار من فرص حصول الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في كولومبيا على الائتمان. ويساعد عملها على بناء اقتصاد أخضر ودعم المساواة بين الجنسين في البلاد. تتمتع السيدة غونزاليس بخبرة تزيد على 15 عاما في القطاع المصرفي في كولومبيا، ولها تاريخ من القيادة في صناعة لا تزال النساء فيها يشغلن 18% فقط من جميع مناصب كبار المسؤولين، وفقا لمؤشر التوازن بين الجنسين لعام 2022. وحتى عندما تشغل النساء مناصب قيادية وفي اللجان التنفيذية، يزيد احتمال اضطلاعهن بأدوار داخلية وإدارية بمقدار الضعف عن نظرائهن من الرجال. في دورها كمديرة مالية، تتمتع السيدة غونزاليس بوضع قوي للتأثير على كيفية خدمة بانكولديكس لعملائه.

تعزيز الفرص المتاحة للنساء في باراغواي

في السنة المالية 2022، أصدرت الوكالة ضمانات لدعم وكالة تمويل التنمية، وهي بنك إنمائي مملوك للدولة في باراغواي. ووافقت الوكالة على تنفيذ خطة عمل معنية بالمساواة بين الجنسين سترسي الأساس لمزيد من التمويل للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء. وفي هذه السنة المالية، قدم فريق توفير الخدمات المصرفية للنساء التابع لمؤسسة التمويل الدولية، بالاشتراك مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، مساعدة فنية إلى وكالة تمويل التنمية لتنفيذ خطة العمل. وأجرت المؤسسة تدريبات على المعلومات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين لجميع موظفي وكالة تمويل التنمية وبنوك مختارة متعاملة مع الوكالة، وأجرت دراسة تشخيصية عن المساواة بين الجنسين لتحديد مواطن القوة لدى الوكالة ومجالات الفرص المتاحة لوضع برنامج مستدام للمساواة بين الجنسين، ويسرت عقد ورش عمل للإبداع المشترك لمساعدة الوكالة على تصميم عرض القيمة الخاصة بالمساواة بين الجنسين وتحديد الحد الأدنى من المنتجات القابلة للتطبيق.

الحوكمة

مجلس إدارة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

يوجه مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين، اللذان يمثلان 182 بلداً عضواً، برامج الوكالة وأنشطتها. ويعيّن كل من هذه البلدان محافظاً واحداً ومحافظاً مناوباً. ومجلس المحافظين هو الجهة المنوط بها صلاحيات الوكالة ويخوّل معظم صلاحياته إلى مجلس المديرين التنفيذيين المؤلف من 25 مديراً. وحقوق التصويت مرجّحة حسب حصة رأس المال التي يمثلها كل مدير. وتقع مكاتب مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة في مقر مجموعة البنك الدولي في واشنطن، ويجتمعون بانتظام ويستعرضون ويبتون في مشروعات ضمان الاستثمار ويشرفون على سياسات الإدارة بشكل عام.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع مجلس المديرين التنفيذيين:
http://www.worldbank.org/en/about/leadership/governors

الرقابة والمساءلة

مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة

مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة هو آلية مساءلة مستقلة خاصة بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار ومؤسسة التمويل الدولية. ويرد المكتب على شكاوى من أناس تأثروا بأنشطة تساندها الوكالة والمؤسسة وذلك بهدف تحسين النواتج البيئية والاجتماعية ميدانياً وتعزيز مساءلة الجمهور للمؤسستين.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة:
http://www.cao-ombudsman.org/

مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك الدولي

يقدم مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك ضمانات ومشورة مستقلة وموضوعية وقيمة تستند إلى تحليل المخاطر بغرض حماية قيمة مجموعة البنك الدولي وتعزيزها. كما تقدم لجهاز الإدارة ومجلس المديرين التنفيذيين تطمينات معقولة بأن الإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر ومراقبتها – فضلاً عن نظم حوكمتها بشكل عام - مُصممة بصورة ملائمة وتعمل على نحو فاعل. ويتبع المكتب رئيس مجموعة البنك الدولي كما يخضع لإشراف لجنة المراجعة.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية:
http://www.worldbank.org/internalaudit

مجموعة التقييم المستقلة

تقيّم مجموعة التقييم المستقلة إستراتيجيات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وسياساتها ومشروعاتها لتحسين النتائج الإنمائية للوكالة. ومجموعة التقييم هي آلية مستقلة عن جهاز إدارة الوكالة وترفع تقاريرها بما تخلص إليه من نتائج إلى مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة ولجنة فاعلية التنمية التابعة للمجلس.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع مجموعة التقييم المستقلة:
http://ieg.worldbankgroup.org/

مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة

يقوم مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة، وهو وحدة مستقلة داخل مجموعة البنك الدولي، بالتحقيق في العقوبات المتعلقة بمزاعم الاحتيال والفساد والتواطؤ والإكراه والعرقلة في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك الدولي، فضلا عن الاحتيال والفساد من جانب موظفي مجموعة البنك الدولي ومورديها. وفضلاً عن ذلك، من خلال مكتب الامتثال للنزاهة، يعمل مكتب نائب الرئيس مع الأطراف المعنية لاستيفاء الشروط المطلوبة لرفع العقوبات. ويقوم المكتب بتعميم الرؤى والأفكار الثاقبة والمتبصرة بشأن عمليات التحقيق بغية الحد من مخاطر الاحتيال والفساد في المشروعات، كما يقوم بدور أساسي في دعم المسؤولية المالية والتعاقدية لمجموعة البنك الدولي فيما يتعلق بالموارد الإنمائية التي تديرها.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة:
http://www.worldbank.org/integrity

للإبلاغ عن الاشتباه في حالات احتيال أو فساد أو ممارسات تستوجب العقوبة في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك الدولي، يرجى زيارة هذا الموقع:
www.worldbank.org/fraudandcorruption

أبرز ملامح الأداء المالي للوكالة

النتائج المالية

حسب السنة المالية (مليون دولار)	2023	2022	2021	2020	2019
إجمالي الدخل من أقساط التأمين	**245.0**	229.4	239.3	232.3	237.9
صافي الدخل من أقساط التأمين [أ]	**123.9**	116.3	121.3	117.1	115.1
مصروفات إدارية [ب]	**69.6**	65.0	58.7	61.1	57.8
الدخل المتحقق من العمليات [ج]	**54.3**	51.2	62.6	56.0	57.3
صافي الدخل	**139.5**	27.6	81.5	57.2	82.4
نسبة المصروفات الإدارية إلى صافي الدخل من أقساط التأمين	**%56**	%56	%48	%52	%50

أ. صافي دخل الأقساط يساوي إجمالي دخل الأقساط وعمولات التنازل مطروحاً منها الأقساط التي يتم التنازل عنها لشركات إعادة التأمين وتكاليف الوساطة.
ب. المصروفات الإدارية تتضمن مصروفات من برامج المعاشات التقاعدية وغيرها من مزايا ما بعد التقاعد.
ج. دخل العمليات يعادل صافي الدخل من أقساط التأمين مخصوماً منه المصروفات الإدارية، بما في ذلك تكاليف المعاشات.

تدابير رأس المال

حسب السنة المالية (مليون دولار)	2023	2022	2021	2020	2019
إجمالي رأس المال الاقتصادي [أ]	**773**	759	768	756	717
حقوق المساهمين	**1,706**	1,539	1,474	1,335	1,320
رأس المال المتداول [ب]	**1,923**	1,777	1,724	1,591	1,542
نسبة إجمالي رأس المال الاقتصادي إلى رأس المال العامل (%)	**%40**	%43	%45	%48	%47
رأسمال مخاطِر [ج]	**1,092**	1,083	1,054	1,001	—
رأس المال المخاطر/رأس المال العامل	**%56.8**	%61.0	%61.1	%62.9	—

أ. مقدار رأس المال المستخدم لمساندة محفظة الضمانات وكذلك محفظة الاستثمار ومخاطر العمليات.
ب. يتألف من رأس المال المدفوع، والأرباح المحتجزة/الخسائر الشاملة الأخرى المتراكمة، واحتياطيات محفظة التأمين، بالصافي.
ج. مقياس المخاطر الذي تم تطبيقه في السنة المالية 2020 والذي يعرف بأنه مجموع رأس المال الاقتصادي ورأس المال الوقائي، مع حساب الأخير باستخدام أداة اختبار القدرة على تحمل الضغوط التي تم تطويرها حول سيناريوهات متعددة للاقتصاد الكلي ولكل بلد على حدة.
— = غير متاح

أبرز الأحداث في السنة المالية 2023

سبتمبر/أيلول 2022

مائدة مستديرة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر في تنزانيا

عقدت الفعالية الثانية من هذه السلسلة في دار السلام في سبتمبر/أيلول 2022، واستضافتها تنزانيا. وأتاح اجتماع المائدة المستديرة الذي استمر يومين فرصة فريدة للمسؤولين الحكوميين من بوتسوانا وملاوي وموزامبيق والصومال وتنزانيا وزامبيا وزمبابوي لإجراء مناقشات صريحة مع كبار المسؤولين التنفيذيين في قاعدة المتعاملين مع الوكالة حول تحسين أوضاع الاستثمار لاجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شرق أفريقيا. وركز الحوار على الاستثمار الأجنبي المباشر في شرق أفريقيا حيث لا تزال هذه البلدان تعاني من الأزمات المتعددة المتمثلة في جائحة كورونا والتضخم والديون والغزو الروسي لأوكرانيا.

https://www.miga.org/video/miga-fdi-roundtable-dialogue-tanzania

مارس/آذار 2023

الجائزة السنوية الثامنة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار بشأن الريادة في دعم المساواة بين الجنسين: الابتكار من خلال ريادة الأعمال النسائية

استضافت الوكالة فعالية منح جائزتها السنوية الثامنة للريادة في دعم المساواة بين الجنسين بعنوان "الابتكار من خلال ريادة أعمال النساء"، وذلك يوم 8 مارس/آذار تزامناً مع اليوم العالمي للمرأة. وقدمت جائزة هذا العام إلى كلوديا ماريا غونزاليس أرتياغا، المدير المالي في بنك بانكولدكس، وهو بنك لتنمية الأعمال في كولومبيا. وكان من بين المتحدثين أنشولا كانط، المدير المنتدب والمدير المالي، مجموعة البنك الدولي؛ وهيروشي ماتانو، نائب الرئيس التنفيذي، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛ وإيثيوبيس تافارا، نائب الرئيس ورئيس خبراء إدارة المخاطر والشؤون القانونية والإدارية والشراكات، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛ وجنيد كمال أحمد، نائب الرئيس لشؤون العمليات، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛ ومحمد جوليد، نائب رئيس الصناعات بمؤسسة التمويل الدولية؛ وكلوديا ماريا غونزاليس أرتياغا، المدير المالي، بانكولديكس؛ ومايا خونجي-ستيوارت، المؤسسة المشاركة ومديرة شركة يلو سولار باور؛ وكريستين سوفرانت نتيم، المؤسس والرئيس التنفيذي لمؤسسة Global Startup Ecosystem.

https://live.worldbank.org/events/miga-gender-leadership-award-innovation-female-entrepreneurship

أبريل/نيسان 2023

احتفلت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بعيد ميلادها الخامس والثلاثين بحشد من المتعاملين معها وغيرهم من أصحاب المصلحة خلال اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتزامنت هذه الذكرى السنوية مع إصدار مشروع الوكالة رقم 1000، وهو ميناء داكار في السنغال. وكان من بين الضيوف الخاصين رئيس مجموعة البنك الدولي ديفيد مالباس ووزير المالية السنغالي مامادو مصطفى با.

يونيو/حزيران 2023

استضافت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار حلقة نقاشية رفيعة المستوى بعنوان "دور المؤسسات المالية في المواءمة مع اتفاق باريس" كفعالية مصاحبة لقمة ميثاق تمويل عالمي جديد استضافتها الحكومة الفرنسية. وبحث النقاش نهج المؤسسات المالية والتحديات التي تواجهها في سبيل مواءمة تمويلها مع اتفاق باريس، ووجهات نظر الجهات التنظيمية، والوصول بصافي الانبعاثات إلى مستوى الصفر، وكذلك ما إذا كانت متطلبات الهيئات التنظيمية تتطابق مع نهج الوكالة لتحقيق المواءمة مع اتفاق باريس. وكان من بين المتحدثين فيرونيكا سكوتي، رئيس حلول القطاع العام؛ وسويس ري. ألبرتو أمو، الرئيس العالمي لإستراتيجية تعبئة الديون الخاصة وقنوات التوزيع، الخدمات المصرفية الاستثمارية للشركات في سانتاندير؛ وياسر إبراهيم، مدير قطاع الاستدامة البيئية والاجتماعية والمناخ، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛ وساندرين أنتونيني، رئيسة إستراتيجية المناخ والاستدامة، كريدي أجريكول سي آي بي؛ وفييت - لين نغوين، رئيس الإستراتيجية والتمويل المستدام في هيئة الممولين، فرنسا. وأدار الفعالية إيثيوبيس تافارا، نائب الرئيس ورئيس خبراء إدارة المخاطر والشؤون القانونية والاستدامة والشراكات، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

https://www.youtube.com/watch?v=Nc40nJwzyHY

من نحن؟

هيروشي ماتانو
نائب الرئيس التنفيذي

جنيد كمال أحمد
نائب الرئيس لشؤون العمليات

إيثيوبيس تافارا
نائب الرئيس ورئيس خبراء إدارة المخاطر والشؤون القانونية والإدارية والشراكات

محمد بامبا فال
مدير العمليات

ديبتي جيراث
مدير شؤون التمويل والمخاطر

آردهانا كومار كابور
المدير والمستشار العام للشؤون القانونية

معلومات الاتصال

كبار المديرين

هيروشي ماتانو
نائب الرئيس التنفيذي
hmatano@worldbank.org

جنيد كمال أحمد
نائب الرئيس لشؤون العمليات
jahmad@worldbank.org

إيثيوبيس تافارا
نائب الرئيس ورئيس خبراء إدارة المخاطر والشؤون القانونية والإدارية والشراكات
etafara@worldbank.org

محمد بامبا فال
مدير العمليات
mfall3@worldbank.org

ديبتي جيراث
مدير شؤون التمويل والمخاطر
djerath@worldbank.org

آردهانا كومار كابور
المدير والمستشار العام للشؤون القانونية
akumarcapoor@worldbank.org

هيرويوكي هاتاشيما
مدير شؤون الاقتصاد والاستدامة بالإنابة
hhatashima@worldbank.org

القطاع

نبيل فواز
الرئيس العالمي ومدير قطاع الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات
nfawaz@worldbank.org

كريستوفر ميلوارد
الرئيس العالمي ومدير قطاع التمويل وأسواق رأس المال
cmillward@worldbank.org

إيلينا بالي
الرئيس العالمي ومدير قطاع البنية التحتية ــ النقل والمياه والصرف الصحي والاتصالات السلكية واللاسلكية
epalei@worldbank.org

ماركوس وليامز
الرئيس العالمي ومدير قطاع الطاقة والصناعات الاستخراجية
mwilliams5@worldbank.org

المستوى الإقليمي

ليالي عابدين
خبير ضمانات أول، والرئيس الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
labdeen@worldbank.org

روزبه آشايري
خبير ضمانات أول، استحداث الأنشطة التجارية بأمريكا الشمالية
rashayeri@worldbank.org

يان بيرتن
رئيس غرب اوروبا
yburtin@worldbank.org

لين تشينغ
ممثل الصين وخبير ضمانات
lcheng1@worldbank.org

أولغا كالابوسو غاريدو
رئيس إدارة منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
ocalabozogarrido@worldbank.org

سويتشي هياشيدا
رئيس الإدارة المعنية بمنطقة غرب ووسط أفريقيا
shayashida@worldbank.org

تيم هيستد
رئيس إدارة منطقة جنوب شرق آسيا والمنطقة الأسترالية الآسيوية
thisted@worldbank.org

جايونغ جين
مدير منطقة شمال آسيا (الصين ومنغوليا وكوريا)
jjin1@worldbank.org

جيه هيوانغ كوون
مدير جنوب آسيا
jkwon@worldbank.org

نكيمجيكا أونواماغبو
رئيس إدارة منطقة أفريقيا
nonwuamaegbu@worldbank.org

أولغا سكلوفسكايا
مدير منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى
osclovscaia@worldbank.org

سوسمو تاكاهاشي
رئيس إدارة اليابان
stakahashi2@worldbank.org

المحاسبة والإبلاغ

توماس أوبويا
المراقب المالي
tobuya@worldbank.org

إعادة التأمين

فرانك لبندن
مدير إعادة التأمين
flinden@worldbank.org

شؤون الاقتصاد والاستدامة

ياسر إبراهيم
مدير قطاع الاستدامة 1
yibrahim@worldbank.org

موريتز نيب
مدير قطاع، شؤون الاقتصاد
mnebe@worldbank.org

كيت والاس
مدير قطاع الاستدامة 2
KWallace@worldbank.org

هيرويوكي هاتاشيما
رئيس خبراء التقييم
hhatashima@worldbank.org

إدارة حافظة المشاريع

هدى مصطفى
الرئيس العالمي لشؤون محافظ الاستثمار
hmoustafa@worldbank.org

الشراكات

لورا ألونزو
الرئيس المشارك للشراكات
lalonzo@worldbank.org

تشينوي بينيتي
الرئيس المشارك للشراكات
cbinitie@worldbank.org

الاستفسارات بشأن أنشطة الأعمال
migainquiry@worldbank.org

مصدر الصورة

الغلاف: Shutterstock/only_kim; Unsplash/David Martin Ibtet; Shutterstock/Ruslana Iurchenko
الغلاف الداخلي: Pexels/Denniz Futalan; Unsplash/Luca Bravo Yoel; Shutterstock/MehmetO
الصفحة 1: Istock/Hadynyah
الصفحة 2: Pexels/Loifotos
الصفحة 4: Unsplash/Vincent Young
الصفحة 5: Shutterstock/ Riccardo Mayer; Unsplash/ Jacek-Dylag; Shutterstock/Storm Is Me; Unsplash/Jacek-Dylag; Unsplash/Jason Blackeye; Unsplash/ JSB Co; Unsplash/American Public Power Association
الصفحة 6: Jodiann Anderson/World Bank
الصفحة 8: Mimi Dabestani/World Bank
الصفحة 9: Pexels/Darkshade Photos
الصفحة 11: Pexels
الصفحة 12: Grant Ellis/World Bank
الصفحة 15: Unsplash/Evgeny Nelmin
الصفحة 16: Shutterstock/vic josh
الصفحة 18: Pexels/Ricky Esquivel; Unsplash/ Ricardo Gomez Angel; Istock/Joakimbkk; Unsplash/ Andreas Gücklhorn; Shutterstock/Gorodenkoff
الصفحة 20: Pexels/Gustavo Fring
الصفحة 22: Pexels/David Vives
الصفحة 24: Istock/wilpunt
الصفحة 26: Shutterstock/MVolodymyr
الصفحة 29: Istock/Joel Carillet
الصفحة 30: Istock/hadynyah
الصفحة 31: Shutterstock/Virrage Images
الصفحة 32: Shutterstock/i_am_zews; Unsplash/Antonio Garcia
الصفحة 33: Istock/jaminwell
الصفحة 34: Pexels/Quang Nguyen Vinh
الصفحة 36: Shutterstock/V.S.Anandhakrishna
الصفحة 38: Istock/bruev
الصفحة 39: Unsplash/Annie Spratt
الصفحة 40: Istock/zorazhuang; Shutterstock/Stephen Cook Photography
الصفحة 42: Istock
الصفحة 43: Shutterstock/Suradech Prapairat; Shutterstock/Bumble Dee
الصفحة 44: Pexels/Shelagh Murphy
الصفحة 49: Shutterstock/i_am_zews
الصفحة 50: Courtesy of Bancoldex
الصفحة 51: Shutterstock/Shyamalamuralinath
الصفحة 52: Pexels/Viewers
الصفحة 54: Jack Swynnerton/World Bank; Pexels/Kindel Media
الصفحة 55: (أعلى، من اليسار لليمين) Grant Ellis/World Bank; (أسفل، من اليسار للوسط) Grant Ellis/World Bank; (أسفل إلى اليمين) Ian Foulk/World Bank
الغلاف الخلفي: Istock/Kckate16; Pexels/Jeffrey Surianto; Shutterstock/Mark Fisher

تصميم ahoystudios.com

حقوق التأليف والنشر والاعتمادات

© 2023 Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA)
1818 H Street NW, Washington, DC 20433
http://www.miga.org/

هذا العمل هو نتاج عمل موظفي الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بمساهمات خارجية. ولا تقدم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أي ضمانات بشأن دقة أو موثوقية أو اكتمال محتوى هذه المطبوعة أو النتائج أو الأحكام الواردة فيها، ولا تتحمل أي مسؤولية عن أي سهو أو أخطاء (ويشمل ذلك دون تحديد الأخطاء الهجائية والفنية) في هذا المحتوى أياً ما كانت، أو عن الاعتماد عليه. كما أن الحدود والألوان والمسمّيات والمعلومات الأخرى المُبيّنة على أي خريطة في هذا العمل لا تعني أي حكم من جانب الوكالة الدولية لضمان الاستثمار فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد أو قبول لهذه الحدود. ولا تشكِّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا الحجم بالضرورة وجهات نظر الوكالة، أو مجلس المديرين التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها.

والمحتويات الواردة في هذه المطبوعة هي لأغراض المعلومات العامة فقط، ولا يُقصد منها تقديم مشورة قانونية أو مشورة بشأن أوراق مالية أو استثمارات، ولا تشكِّل رأياً بشأن مدى استحسان أي استثمار، أو التماساً لعرض شراء أو تقديم خدمات من أي نوع. بالإضافة إلى ذلك، فإن المعلومات واردة فقط لغرض الاطلاع عليها "كما هي"، دون أي ضمان أو إقرار من أي نوع. وليس بهذه الوثيقة ما يشكِّل، أو يُفسَّر على أنه يمثل أو يُعتبَر، قيداً على الامتيازات والحصانات التي تتمتع بها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أو تخلياً عنها، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصريح.

الحقوق والأذون

تخضع محتويات هذه المطبوعة لحقوق التأليف. نظرا لأن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تشجِّع على نشر معارفها، فإنه يجوز إعادة نسخ هذا التقرير كلياً أو جزئياً لأهداف غير تجارية ما دام يتضمن نسبته بشكل كامل إلى هذا العمل، والحصول على الأذون الأخرى التي قد تكون مطلوبة لهذا الاستخدام (على النحو الوارد هنا). ولا تضمن الوكالة أن المحتوى الوارد في هذا العمل لن يمس بحقوق الغير، ولا تتحمل أية مسؤولية أو التزام في هذا الصدد. وتقع مخاطر أي مطالبات قد تنشأ عن هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا رغبت في إعادة استخدام أحد مكوِّنات هذا العمل، فمسؤولية تحديد ما إذا كان يلزمك الحصول على تصريح لإعادة الاستخدام أو الحصول على تصريح من صاحب حقوق الملكية تقع على عاتقك أنت وحدك. ويمكن أن تتضمن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور. ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص إلى فريق الشؤون القانونية والمطالبات التابع للوكالة (عناية: Chief Counsel, Operations & Policy)، 1818 H Street NW, U12-1204, Washington, DC 20433.

منذ إنشائها عام 1988،
أصدرت الوكالة ضمانات بقيمة
76.3 مليار دولار لمساندة أكثر من
1,000 مشروع في 123 بلدا مضيفا.

مجموعة البنك الدولي

البنك الدولي
البنك الدولي للإنشاء والتعمير- المؤسسة الدولية للتنمية

IFC | مؤسسة التمويل الدولية

MIGA | الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

MIGA.ORG